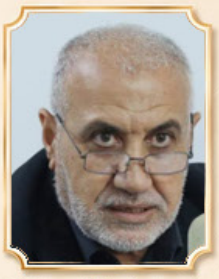


العدد ١٢٢

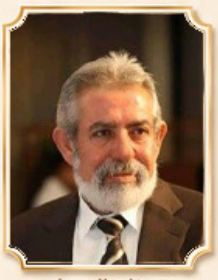
مجلة أسبوعية تحليلية



د. محمد خليل مصلح
باحث و كاتب محلل سياسي



د. حكيم هويدي شجر
دكتوراه تقنيات في فلسفة



عدنان الصباح
مفكر وكاتب فلسطيني



سعد الزبيدي
عضو اتحاد المحللين السياسيين



أ.د زيد محمد علي إسماعيل
معهد العلوم العدلية



محمد حسن الساعدي
كاتب وباحث بالشان السياسي



السيد جعفر الحسني البغدادي
باحث إسلامي



خليل القاضي
كاتب و محلل و باحث سياسي



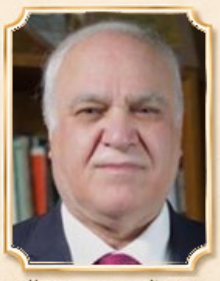
حسن النحوي
باحث / محلل



أيمن خالد مصطفي دراوشة
كاتب وناقد أدبي أردني



عباس النوري
مؤلف - كاتب و محلل



د. مظهر محمد صالح
يُعد من أبرز الشخصيات الاقتصادية في العراق



اياد السماوي
كاتب وسياسي مستقل



الشيخ محمد هادي ملكي
باحث ومحلل في الشؤون السياسية



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي
دكتوراه في التخطيط الحضري والإقليمي



أ.د زيد محمد علي إسماعيل	السيادة بلا احتكار للقوة؟ إشكالية الأمن الوطني العراقي بين تحديات الداخل وضغوط الخارج
سعد الزبيدي	قمم تعانق الوهم
عدنان الصباح	نحو مشروع وطني فلسطيني جامع ، وحقوق لا تتجزأ، ودولة تقوم على الحرية والعدالة والمساواة
د. حكيم هويدي شجر	مبادرة بغداد ومحور المقاومة: فرصة لتحويل قوة الميدان إلى تأثير استراتيجي
د. محمد خليل مصلح	الصدمة المزدوجة لعملية الخليل: بين تآكل الأمن الشخصي والارتباك السياسي
أيمن خالد مصطفي دراوشة	إشكالية الأمن في الفكر السياسي العراقي: من الاستقواء بقوى خارجية إلى الاعتماد على النفس
حسن النحوي	العراق وإعادة تعريف التهديد الإقليمي
خليل القاضي	العراق: دولة أم غنيمة؟ محمد باقر الصدر واقتصاد المحاصصة
السيد جعفر الحسني البغدادي	ساحة الوثبة في بغداد: بين خروج الإنجليز وخروج الأمريكيين
محمد حسن الساعدي	نافذة العملة... مرآة أزمات العراق
تركي عامر تايه عبدالله الزيدي	طريق التنمية: ممرٌ يعبر المحافظات أم يُنمّيها؟
الشيخ محمد هادي ملكي	الطواف المهين لقافلة بغداد في حِمى الطاغوت الأكبر
اياد السماوي	أقسمتم للعراق .. فكونوا وزراء للعراق لا لأحزابكم التي رشحتكم
د. مظهر محمد صالح	المثقف بين سيكولوجيا الجماهير الرقمية وصمت العقلاء
عباس النوري	نظرية الوقاية الحضارية: من دراسة سقوط الحضارات إلى فهم أزمات المجتمعات المعاصرة

السيادة بلا احتكار للقوة؟

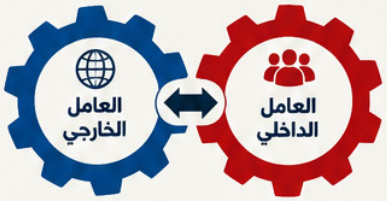


أ.د زيد محمد علي إسماعيل

إشكالية الأمن الوطني العراقي بين تحديات الداخل وضغوط الخارج



1 ما طبيعة المشكلة؟



العاملان ليسا منفصلين
بل يتفاعلان بشكل عضوي

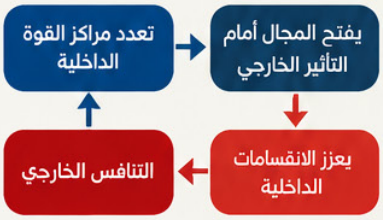
2 مظاهر التحديات الداخلية

- تعدد مراكز القوة وتباين تعريف التهديد
- تداخل السياسي بالحساب الأمني
- صعوبة إنتاج قرار أمني موحد
- تحول التنوع السياسي إلى منافسة على القرار الأمني

3 أشكال الاعتماد الخارجي

- التدريب والتسليح والمعلومات الاستخبارية
- الدعم التكنولوجي والخبرة العسكرية
- التعاون في مكافحة الإرهاب
- التأثير في القرار عبر الحسابات الإقليمية والدولية

4 كيف يتفاعلان؟



5 نتائج استمرار الإشكالية

- ضعف فعالية القوة الوطنية
- تزايد هشاشة القرار الأمني
- تعرض العراق لضغوط متبادلة
- تحول الأمن إلى ساحة توازنات بدلاً من كونه مشروعاً وطنياً

6 ما المطلوب؟

- تعزيز مركزية القرار الأمني الاستراتيجي
- تطوير منظومة الأمن القومي المتكاملة
- تعريف واضح للمصالح الوطنية العليا
- إعادة تنظيم العلاقات الخارجية ضمن استراتيجية عراقية مستقلة

7 النتيجة

العراق لا يحتاج إلى الانكفاء عن محيطه
بل إلى امتلاك القدرة على التعامل معه من موقع الدولة
التي تحدد احتياجاتها الأمنية بنفسها.



السيادة بلا احتكار للقوة؟ إشكالية الأمن الوطني العراقي بين تحديات الداخل وضغوط الخارج

أ.د زيد محمد علي إسماعيل

كشفت الأزمة الأخيرة عن حقيقة أكثر تعقيداً من مجرد وجود تهديد أمني أو تصاعد في التوتر الإقليمي. فقد أعادت إلى الواجهة سؤالاً يتعلق بطبيعة الدولة العراقية نفسها: هل تكمن المشكلة الأساسية في تعدد مراكز القوة داخل النظام السياسي، أم في استمرار اعتماد العراق على أطراف خارجية في إدارة أمنه وحماية مصالحه الاستراتيجية؟ والإجابة لا تكمن في استبعاد أحد العاملين، بل في فهم العلاقة العضوية بينهما. فتعدد مراكز القوة في الداخل يفتح المجال أمام التأثير الخارجي، في حين يؤدي استمرار الاعتماد على الخارج إلى تعميق الانقسام الداخلي بشأن مفهوم الأمن الوطني ومصادره وأولوياته.

الدولة ليست مؤسسات فقط

لا تُقاس الدولة الحديثة بمجرد امتلاكها وزارات دفاع وداخلية وأجهزة أمنية ومؤسسات عسكرية رسمية، بل بقدرتها على إنتاج قرار أمني موحد، وتحديد مصادر التهديد، وتوجيه أدوات القوة ضمن رؤية وطنية واحدة. ومن هذه الزاوية، تتمثل المشكلة في صعوبة بناء مركز استراتيجي ينسق المؤسسات ويوجهها وفق تعريف واضح للمصلحة الوطنية. وقد أثبتت الأزمات المتكررة أن العراق يمتلك قدرات عسكرية وأمنية مهمة، لكن التحدي الأكبر يتعلق بتوزيع هذه القوة وتحديد أولويات استخدامها. فوجود مؤسسات متعددة لا يعني تلقائياً وجود منظومة أمن قومي متكاملة إذا بقي القرار خاضعاً لتوازنات متباينة.

تعدد مراكز القوة

التعدد السياسي أمر طبيعي في أي نظام ديمقراطي، ولا يمثل بحد ذاته مشكلة. لكن الخطر يبدأ عندما يتحول الاختلاف السياسي إلى اختلاف في مصادر القوة، أو في تعريف التهديدات، أو في قنوات التأثير على القرار الأمني. عندها تجد الدولة نفسها أمام أكثر من قراءة للبيئة الاستراتيجية، حتى لو بقيت المؤسسات الرسمية هي الإطار القانوني لصنع القرار. ومن هنا يصبح السؤال أكثر دقة: ليس كم عدد القوى الموجودة داخل الدولة، بل هل تخضع هذه القوى جميعها لمرجعية واحدة عند اتخاذ القرارات السيادية؟فالتنوع يمكن أن يكون مصدر قوة إذا تحرك داخل مؤسسات الدولة، لكنه يتحول إلى مصدر هشاشة عندما ينتج مراكز مستقلة للتأثير في قضايا الحرب والسلم والأمن الخارجي.

العامل الخارجي لا يمكن تجاهله

ومع ذلك، سيكون من الخطأ تفسير الأزمة من خلال العامل الداخلي وحده. فموقع العراق وثروته النفطية وعلاقاته مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليج تجعله متأثراً باستمرار بالتفاعلات الإقليمية والدولية. ومن هنا يظهر العامل الثاني: الاعتماد الأمني على الأطراف الخارجية.ولا يعني هذا الاعتماد بالضرورة تبعية مباشرة؛ فقد يظهر في التدريب والتسليح وتبادل المعلومات والدعم التكنولوجي ومكافحة الإرهاب. وقد تكون هذه العلاقات ضرورية، لكن المشكلة تبدأ عندما تصبح عنصراً دائماً لا تستطيع المنظومة الأمنية أداء وظائف أساسية من دونه.

التعاون ليس هو المشكلة

لا توجد دولة حديثة تعمل في عزلة أمنية كاملة، لذلك فالمشكلة ليست في تعاون العراق مع الخارج، بل في طبيعة هذا التعاون وحدوده. إذا أصبح الأمن الوطني مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرة طرف خارجي على توفير معلومات أو حماية أو تكنولوجيا أو توازن استراتيجي، فإن القرار الداخلي سيتأثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحسابات ذلك الطرف. أما إذا كان التعاون جزءاً من استراتيجية عراقية واضحة، وتحتفظ الدولة بقدرتها على اتخاذ القرار وتشغيل قدراتها الأساسية، فإن العلاقة الخارجية تتحول إلى مصدر دعم لا إلى مصدر اعتماد حرج.

الداخل والخارج يغذي أحدهما الآخر

الأكثر أهمية أن العاملين الداخلي والخارجي لا يعملان بصورة منفصلة. فتعدد مراكز القوة الداخلية يمنح الأطراف الخارجية مساحة أوسع لبناء علاقات مع جهات عراقية مختلفة، بينما يمكن للتنافس الإقليمي والدولي أن يعمق الانقسام الداخلي عندما تتباين علاقات القوى العراقية مع الأطراف الخارجية. وهكذا تنشأ دائرة يصعب كسرها: انقسام داخلي يفتح المجال للتأثير الخارجي، وتأثير خارجي يعيد إنتاج الانقسام الداخلي.ولهذا فإن الأمن العراقي لا يعاني فقط من نقص في القوة، بل من مشكلة تنظيم القوة وتوحيد اتجاهها. فقد تملك الدولة موارد عسكرية وأمنية وبشرية كبيرة، لكنها لا تحقق كامل فعاليتها ما لم ترتبط بعقيدة أمن قومي واضحة وسلسلة قرار متماسكة وأولويات وطنية محددة.

من يملك قرار استخدام القوة؟

تكشف الأزمة الأخيرة أن السؤال الأهم ليس فقط: من يملك السلاح؟ بل من يحدد استخدام القوة؟ ومن يعرف متى تُستخدم، ولماذا، وتحت أي سلطة؟ كما أن السؤال ليس: من يقدم الدعم للعراق؟ بل ما الحدود التي ينبغي أن يقف عندها هذا الدعم، وما الذي يجب أن تبنيه الدولة بنفسها؟ هذه الأسئلة تنقل النقاش من الأدوات إلى القرار. فامتلاك السلاح لا يكفي إذا كانت مرجعية استخدامه غير واضحة، كما أن المساعدة الخارجية لا تصبح قوة حقيقية ما لم تسهم في بناء قدرة وطنية مستقلة.

من إدارة التوازنات إلى إدارة القوة

معالجة هذه الإشكالية لا تبدأ بإلغاء العلاقات الخارجية، ولا بإقصاء القوى الداخلية، بل بإعادة بناء العلاقة بين الدولة ومصادر القوة المختلفة. يحتاج العراق إلى الانتقال من مفهوم إدارة التوازنات إلى مفهوم إدارة القوة الوطنية. أي أن تصبح الدولة هي الجهة التي تحدد حاجتها إلى الخارج، ونوع التعاون، وحدوده، وأهدافه، لا أن تتحول استراتيجيتها الأمنية إلى استجابة دائمة لمتطلبات الآخرين.ويتطلب ذلك تطوير منظومة الأمن القومي وربط المعلومات الاستخبارية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية داخل إطار واحد، بحيث تصبح القرارات السيادية نتيجة تقييم مؤسساتي، لا حصيلة مساومات منفصلة.

توحيد القرار لا يعني إلغاء التنوع

معالجة تعدد مراكز القوة لا تعني إلغاء التنوع السياسي والاجتماعي، بل الفصل بين التعدد السياسي وتعدد القرار الأمني.يمكن للأحزاب والقوى الاجتماعية أن تختلف في البرامج والسياسات والرؤى، لكن القرارات المرتبطة بالأمن القومي والحرب والسلم والعلاقات العسكرية الخارجية يجب أن تبقى ضمن مؤسسات الدولة الدستورية.وهذا هو الفارق بين التعدد الذي يقوي الدولة، والتعدد الذي يضعفها.

بناء شراكات من موقع الندية

في المقابل، ينبغي إعادة تعريف العلاقة مع القوى الدولية والإقليمية على أساس المصالح المتبادلة والندية. فالعراق يستطيع التعاون مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا والدول العربية وغيرها، من دون أن يتحول إلى جزء تابع لأي محور. والسياسة الأمنية الناجحة تقوم على امتلاك خيارات متعددة تقلل الحاجة إلى طرف واحد. وكلما امتلك العراق قدرات استخبارية وعسكرية وتكنولوجية أكبر، أصبح التعاون الخارجي خياراً يديره، لا حاجة تفرض نفسها عليه.

الخاتمة

أظهرت الأزمة الأخيرة مشكلتين متداخلتين: تعدد مراكز القوة داخل البيئة العراقية، واستمرار الحاجة إلى قدرات وعلاقات أمنية خارجية. لكن جوهر المشكلة يكمن في العلاقة بينهما، لا في أي منهما منفرداً. فكلما كان القرار الداخلي أكثر تماسكاً، تراجعت قدرة الخارج على التأثير. وكلما امتلك العراق مؤسسات أمنية فعالة ورؤية استراتيجية موحدة، أصبح التعاون مع الآخرين أداة قوة بدلاً من أن يتحول إلى مصدر ضغط. لذلك فإن التحدي الحقيقي ليس البحث عن طرف داخلي أو خارجي لتحميله مسؤولية الأزمة، بل بناء مركز وطني لصناعة القرار الاستراتيجي، قادر على توحيد تعريف التهديد، وتنظيم مصادر القوة، وإدارة الشراكات الخارجية وفق المصلحة الوطنية. وعندها يمكن للعراق أن ينتقل من دولة تدير الأزمات بعد وقوعها إلى دولة تملك القدرة على تشكيل بيئتها الأمنية، ومن أمن يقوم على توازن القوى إلى أمن يجعل الدولة نفسها هي التي تنتج التوازنات وتحكمها.

قمم تعانق الوهم

المؤتمر لا يصنع القرار المستقل وحده



سعد الزبيدي



الهدف الحقيقي للمؤتمرات

- تعزيز الحوار وتبادل المواقف.
- بناء تفاهمات إقليمية.
- دعم الاستقرار في المنطقة.
- لكن قيمتها مرتبطة بقدرة العراق على تحويل الحوار إلى قرار مستقل.



محاور المقال

القدرة الأمنية والسيادية
الأساس الحقيقي لتعزيز الموقف العراقي إقليمياً ودولياً.

استقلال القرار العراقي
مرهون بقدرة الدولة على اتخاذ قرار مستقل بعيداً عن الضغوط.

فاعلية المنظمات الإقليمية
محدودة التأثير في حل الأزمات العراقية.

كلفة المؤتمرات
إنفاق كبير لا يقابله دائما نتائج ملموسة.

مكونات القدرة الأمنية والسيادية


قوة برية مؤهلة


قوة جوية فاعلة


قدرة بحرية لحماية المصالح


رادارات ودفاع جوي


أمن سيبراني وحماية البنية التحتية


حرب إلكترونية


ذكاء اصطناعي وطائرات مسيرة

تسلسل المشكلة

السؤال عن الأولويات الوطنية ← ضعف الثقة بفاعلية المؤتمرات ← إنفاق وموارد كبيرة ← مؤتمرات بلا نتائج ملموسة

مقارنة تحليلية

الدبلوماسية + قدرة وطنية



- تعزز الموقف التفاوضي.
- تدعم حماية المصالح الوطنية.
- تمنح العراق هامش قرار أوسع.
- تحول الحوار إلى نتائج عملية.

الدبلوماسية وحدها



- تأثير محدود ودائماً مؤقت.
- لا تمنع الأزمات وحدها.
- مرتبطة بتوازنات الأخرين.
- قد تتحول إلى مناسبات شكلية.

رسالة استراتيجية



استقلال القرار السياسي يرتبط بقدرة الدولة على حماية سيادتها ومصالحها.

الخلاصة

المعيار ليس عدد القمم، بل ما تنتجه من نتائج، وما يملكه العراق من قدرة على تحويل الحوار إلى قرار مستقل.



قمم تعانق الوهم

سعد الزبيدي

عما قريب، سيخسر العراق ملايين الدولارات وهو يستعد لعقد المؤتمر الثاني والخمسين لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في بغداد. وسيحتاج هذا المؤتمر إلى تحضيرات واسعة ونفقات كبيرة، ربما لا تقل كثيراً عما أُنفق على القمة العربية من ترتيبات وضيافة وتنظيم. وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق، يبدو من المشروع أن يُطرح السؤال: هل هذه الأموال أولى بأن تُنفق على مؤتمر جديد، أم على احتياجات المواطن الذي يعاني من تراجع الخدمات وارتفاع الأسعار وتآكل قدرته الشرائية؟ إن تجربة القمم والمؤتمرات العربية والإسلامية لا تبعث على كثير من التفاؤل. فكثير من هذه الاجتماعات انتهى ببيانات إنشائية وصور جماعية ووجوه مبتسمة أمام الكاميرات، بينما بقيت الخلافات السياسية قائمة، ولم تتحول القرارات إلى سياسات عملية قادرة على حماية الدول الأعضاء أو شعوبها. ومن هنا يبرز التساؤل عن جدوى استمرار العراق في التعويل على مؤسسات مثل منظمة التعاون الإسلامي أو جامعة الدول العربية، في وقت لم تتمكنا فيه من حماية العراق أو الدفاع بفاعلية عن قضايا مركزية مثل فلسطين والقدس، كما لم تؤديا دوراً حاسماً في الدفاع عن العراق خلال العقود الماضية، سواء بعد احتلال الكويت وما أعقبه من حرب وحصار، أو خلال الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. بل إن بعض الدول الأعضاء شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سياسات أضرت بالعراق، كما أن المواقف العربية والإسلامية تجاه اليمن وفلسطين وغيرها تكشف حجم الانقسام بين هذه الدول. ومن هنا فإن الحديث عن التضامن العربي أو الإسلامي يبقى، في كثير من الأحيان، أقل من مستوى الشعارات التي تُرفع في المؤتمرات. المشكلة، في جوهرها، ليست في عقد الاجتماعات بحد ذاته، بل في غياب الإرادة السياسية المستقلة. فالدول العربية والإسلامية تعاني انقسامات حادة، وبعضها يرتبط بصورة وثيقة بالسياسة الأمريكية أو بعلاقات معلنة وغير معلنة مع إسرائيل. وفي ظل هذا الواقع، يصبح الحديث عن بناء موقف موحد تجاه إيران أو اليمن أو فلسطين أو بقية قضايا المنطقة أقرب إلى الأمنيات منه إلى السياسة الواقعية. ولهذا أرى أن العراق بحاجة إلى إعادة تعريف مصالحه الحقيقية، والابتعاد عن التفكير الكلاسيكي الذي يربط أمنه ومستقبله بمجرد الانتماء الشكلي إلى منظمات لا تمتلك أدوات تنفيذية حقيقية. كما ينبغي له أن يدرس بجدية بناء شراكات أمنية واقتصادية مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا، بما يخدم سيادته ويطور قدراته العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية.

لقد مر العراق بعد عام ٢٠٠٣ بأزمات كبيرة، وكان الفساد أحد أخطرها. فقد ساهم النظام السياسي القائم على المحاصصة في صعود شخصيات لا تمتلك الكفاءة أو النزاهة اللازمة لإدارة الدولة، وأصبح المال السياسي وشراء الأصوات واستغلال حاجة المواطن الفقير من أدوات الوصول إلى السلطة. وفي بلد أنهكت مواطنيه الأزمات، لم يعد المواطن منشغلاً بالنقاشات السياسية بقدر انشغاله بتأمين قوت يومه والحفاظ على كرامته. كما أدى غياب التخطيط إلى بناء مؤسسة أمنية تعاني اختلالات حقيقية. وقد طُبق اجتثاث البعث أحياناً بصورة انتقائية أبعدت بعض الضباط والقادة ذوي الخبرة، بينما استمر آخرون رغم وجود ملفات تتعلق بأدائهم أو سلوكهم. وتعددت الأجهزة الأمنية، واختلفت تسمياتها وملابسها وتجهيزاتها، لكن هذا التعدد لم يتحول بالضرورة إلى قدرة حقيقية على حماية الدولة. إن عقود التسليح والتجهيز من أكثر الملفات التي تحتاج إلى مراجعة جدية، لأن الموازنات المخصصة للقوات الأمنية والعسكرية ظلت من الأكبر، بينما لا ينعكس حجم الإنفاق دائماً على مستوى التسليح والتحديث. ولو خضعت كثير من هذه العقود لتدقيق شفاف ودقيق، لانكشف حجم الهدر والفساد الذي حرم القوات من أسلحة وتقنيات كان يفترض أن تمتلكها منذ سنوات. وبعد أكثر من عقدين على عام ٢٠٠٣، ما يزال العراق يواجه تحديات تتعلق بالسيطرة الكاملة على أرضه وسمائه ومياهه. فهناك تدخلات ووجود عسكري أجنبي، وتوغلات تركية في مناطق حدودية، كما يعاني العراق نقصاً واضحاً في منظومات الرصد والدفاع الجوي والصواريخ والمدفعية الثقيلة والقوة البحرية القادرة على حماية مياهه.وهذه الثغرات تجعل الحديث عن السيادة منقوصاً. فالدولة التي لا تستطيع حماية أجوائها وحدودها ومياهها لا تستطيع امتلاك قرار سياسي مستقل بالكامل. والسيادة لا تتحقق بالخطب والمؤتمرات، وإنما بالقدرة الفعلية على الدفاع عن الأرض والقرار والمؤسسات. لقد اكتسب الجيش العراقي والقوات الأمنية خبرة مهمة في مواجهة الجماعات المتطرفة، وأثبتت هذه القوات كفاءة في حرب المدن والقتال ضد التنظيمات المسلحة. لكن مواجهة دولة تمتلك منظومات صاروخية ومدفعية بعيدة المدى وقوة جوية وتقنيات حرب إلكترونية مسألة مختلفة تماماً. ولذلك يحتاج العراق إلى إعادة بناء قدراته وفق متطلبات الحروب الحديثة، لا وفق نماذج التدريب التقليدية وحدها. وحاول العراق في مراحل مختلفة أداء دور الوسيط بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية في إيران، لكنه لم ينجح في تحقيق اختراق كبير بسبب غياب خطاب سياسي عراقي موحد، وبسبب نظرة عدد من الدول العربية إلى القرار العراقي باعتباره متأثراً بدرجات مختلفة بإيران، ولا سيما مع وجود قوى في الحشد الشعبي ترتبط بها سياسياً وعقائدياً. كما أن التأثير الأمريكي والتركي والإيراني في العراق، بنسب متفاوتة، يحد من قدرة بغداد على التحرك بوصفها وسيطاً مستقلاً. ولذلك فإن النهوض الحقيقي يحتاج إلى منظومة سياسية وطنية نزيهة، قادرة على محاربة الفساد وإنهاء المحاصصة، وبناء قوات برية وجوية وبحرية متماسكة تمتلك السلاح والتكنولوجيا التي يحتاج إليها أي جيش نظامي للدفاع عن سيادة بلاده. ولا تعني هذه الدعوة عسكرة المجتمع، بل تحديث المؤسسة العسكرية لتواكب حروب الجيل الخامس، التي تلعب فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات والطائرات المسيّرة والأقمار الصناعية والبرمجيات والحوسبة والأمن السيبراني والحرب الإلكترونية دوراً أساسياً. وما تزال كلياتنا العسكرية والأمنية تعتمد بدرجة كبيرة على أساليب تقليدية تركز على التدريب البدني والميداني، في حين تتجه الجيوش الحديثة إلى السيطرة الرقمية، وإدارة المعارك بالحاسوب، واختراق شبكات الخصم وتعطيل أنظمته من دون الحاجة دائماً إلى إطلاق النار. ومن هنا فإن المؤتمر المزمع عقده في بغداد لن يحقق كثيراً إذا بقيت الانقسامات نفسها قائمة، وإذا ظلت بعض الدول مرتبطة بقرارات خارجية أكثر من ارتباطها بمصالحها المشتركة. فالمشكلة ليست في عدد الاجتماعات، بل في غياب الإرادة المستقلة والقدرة على تنفيذ القرارات. وقد يسأل سائل: لماذا كل هذا الحديث عن الجيش والقوات الأمنية في مقال يناقش مؤتمراً لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي؟ الجواب بسيط: لأن الدولة التي لا تمتلك جيشاً مؤهلاً لحماية حدودها وسمائها ومياهها لا تمتلك هامشاً كافياً لاتخاذ قرار سياسي مستقل. والعبرة ليست في عدد المؤتمرات التي نستضيفها ولا في حجم البيانات التي نصدرها، بل في مقدار استقلال قرارنا الوطني. وعندما يمتلك العراق مؤسسة سياسية نزيهة، واقتصاداً قوياً، وجيشاً حديثاً قادراً على الدفاع عن البلاد، سيكون لصوته وزن مختلف في المنطقة والعالم. عندها لن تكون بغداد مجرد مكان لعقد المؤتمرات، بل عاصمة لدولة تمتلك قرارها، وتعرف مصالحها، وتملك القدرة على الدفاع عنها. ولكل حادث حديث.



نحو مشروع وطني فلسطيني جامع
وحقوق لا تتجزأ
دولة تقوم على الحرية والعدالة والمساواة

عدنان الصباح

أسباب الأزمة الحالية

- غياب مرجعية وطنية ديمقراطية موحدة
- الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسسي
- تعدد المرجعيات وغياب المساءلة
- تآكل الثقة العامة وعوائق أمام بناء فعل وطني مشترك



أين تكلمن المشكلة؟

- التحول من مشروع التحرر الشامل إلى مسارات تفاوضية جزئية
- اتساع الفجوة بين الوعود السياسية والواقع الميداني
- تراجع وحدة المشروع الوطني وتغليب إدارة الواقع على تغييره
- تحول المراحل الانتقالية إلى أطر تعيش تحت شروط الاحتلال

مخاطر استمرار الواقع

- تكريس الاحتلال والاستيطان والتهجير
- تحويل التسويات المؤقتة إلى بديل عن الحقوق
- فقدان الأراضي وتغيير الوقائع الميدانية
- تعميق الانقسام واضعاف المشروع الوطني
- استمرار الهيمنة الخارجية على القرار الفلسطيني

المرجعيات الدولية للقضية

1947 — **قرار الجمعية العامة رقم 181**
خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين مع نظام دولي خاص للقدس واتحاد اقتصادي

1974 — **قرار الجمعية العامة رقم 3236**
تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة والعودة

قراءة شاملة لجميع القرارات الدولية ذات الصلة بعيداً عن الانتقائية

الحقوق الفلسطينية الثابتة

- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
- الاستقلال الوطني والسيادة على الأرض
- حق العودة إلى الديار والممتلكات
- حقوق غير قابلة للتصرف ولا تسقط بالمفاوضات

النتائج المتوقعة

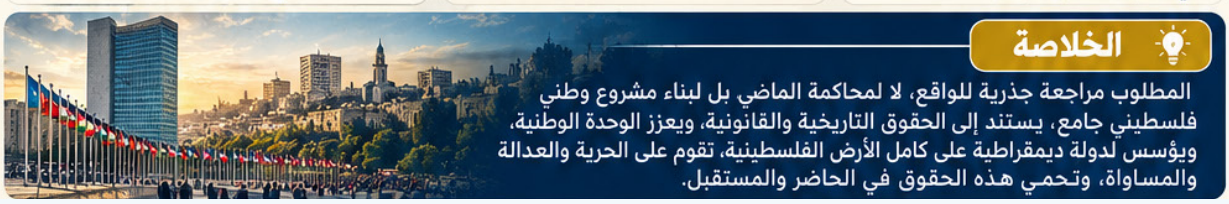
- تعزيز الوحدة الوطنية والقرار المستقل
- دولة تقوم على الحرية والعدالة والمساواة
- حماية الحقوق ومنع تنازلها في أي تسوية سياسية
- استعادة الدور الفلسطيني في تحديد مستقبل الوطن

أسئلة أساسية للمستقبل

- هل يظل المشروع محصوراً في دولة على جزء من الأرض؟
- كيف نحول الوحدة التاريخية لفلسطين إلى نظام سياسي؟
- كيف نحمي الحقوق في أي تسوية مستقبلية؟
- ما ضمانات عدم تكرار الإخفاقات السابقة؟

مقومات المشروع الوطني الجامع

- مرجعية وطنية ديمقراطية تجمع جميع القوى والمكونات
- برنامج وطني واضح الأهداف والوسائل والاليات
- ربط الحقوق التاريخية بمتطلبات العمل السياسي
- وحدة الأرض والشعب في الداخل والشتات



الخلاصة

المطلوب مراجعة جذرية للواقع، لا لمحاكمة الماضي بل لبناء مشروع وطني فلسطيني جامع، يستند إلى الحقوق التاريخية والقانونية، ويعزز الوحدة الوطنية، ويؤسس لدولة ديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية، تقوم على الحرية والعدالة والمساواة، وتحمي هذه الحقوق في الحاضر والمستقبل.

نحو مشروع وطني فلسطيني جامع ، وحقوق لا تتجزأ، ودولة تقوم على الحرية والعدالة والمساواة

عدنان الصباح

منذ أن انتقلت الحركة الوطنية الفلسطينية تدريجيًا من مشروع التحرر الوطني الشامل إلى مسارات تفاوضية قامت على القبول بإقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية، دخل المشروع الوطني في عملية متواصلة من إعادة تعريف أهدافه وحدود مطالبه وأدواته. وقد قُدمت هذه التحولات في بدايتها باعتبارها ترتيبات مرحلية تفتح الطريق أمام استعادة الحقوق الوطنية، غير أن كثيرًا من المؤقتات تحول مع الزمن إلى واقع شبه دائم، فيما اتسعت الفجوة بين الوعود السياسية والواقع الميداني، واستمر الاحتلال والاستيطان والتهجير، وبقيت قضية اللاجئين وحقوقهم من دون تسوية عادلة وشاملة. المشكلة لم تكن مجرد تعثر في جولة تفاوضية أو فشل اتفاق سياسي بعينه، بل أعمق من ذلك. فقد عانى المشروع الوطني من غياب استراتيجية متكاملة تحدد بوضوح الأهداف والمرجعيات والوسائل، وتربط بين الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني وبين متطلبات العمل السياسي في كل مرحلة. ومع مرور الوقت، غلبت إدارة الواقع على محاولة تغييره، وأصبحت بعض الترتيبات الانتقالية أطرًا سياسية وإدارية تعمل تحت شروط الاحتلال بدل أن تكون أدوات مؤقتة للوصول إلى السيادة والاستقلال. إلى جانب ذلك، لم ينجح النظام السياسي الفلسطيني في بناء مرجعية وطنية ديمقراطية موحدة تستوعب مختلف مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات. وبدل أن يتحول الاختلاف في الوسائل والاجتهادات إلى عنصر إثراء، أصبح الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسسي واحدًا من أبرز مظاهر الأزمة. وأدى تعدد المرجعيات وتراجع المساءلة وتآكل الثقة العامة إلى إضعاف قدرة الفلسطينيين على بناء برنامج جامع يحتكم إليه الجميع وتُقاس على أساسه السياسات والاتفاقات والمواقف. من هنا تبرز الحاجة إلى مراجعة جذرية لا تستهدف محاكمة الماضي أو اختزال تعقيداته في قرار واحد، بل استخلاص الدروس وإعادة تأسيس المشروع الوطني على قاعدة واضحة: لا يجوز أن تتحول التسويات السياسية إلى بديل عن الحقوق الوطنية، ولا أن تصبح حدود المطالب التفاوضية هي الحدود النهائية للحقوق التاريخية والقانونية، كما لا يجوز اختزال الوطن في سلطة إدارية محدودة الصلاحيات أو كيان سياسي منفصل عن بقية الأرض والشعب في الشتات. فالحقوق الوطنية لا تنشأ من المفاوضات وحدها، ولا تستمد مشروعيتها فقط من اعتراف طرف آخر بها، بل تستند إلى حق الشعب في تقرير المصير وإلى وجوده التاريخي وإلى قواعد القانون الدولي ذات الصلة. ولهذا يجب التمييز بين الحق وممارسة الحق، وبين الأرض والحدود السياسية المقترحة لإدارتها، وبين تسوية مرحلية ممكنة في ظرف معين وبين التنازل النهائي عن حقوق أساسية. فالقبول بترتيب سياسي مؤقت لا ينبغي أن يعني بالضرورة إسقاط الحق، كما أن القرارات الوطنية الكبرى تحتاج إلى شرعية تمثيلية واسعة وإلى تعبير حقيقي عن إرادة الشعب. وفي هذا الإطار، ينبغي قراءة المرجعيات الدولية قراءة تاريخية وقانونية متكاملة، بعيدًا عن الانتقائية. فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ قدم خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين مع وضع خاص للقدس وترتيبات اقتصادية مشتركة، لكنه لا يمثل المرجعية الوحيدة للقضية الفلسطينية. كما جاءت قرارات لاحقة لتؤكد حقوقًا وطنية أساسية، من بينها حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة والعودة. ومن ثم فإن التعامل مع الشرعية الدولية يجب أن يقوم على فهم شامل لطبيعة القرارات المختلفة وقيمتها القانونية والسياسية وحدود آثارها، لا على استخدام انتقائي يخدم موقفًا تفاوضيًا مؤقتًا. وعليه، فإن السؤال الوطني لا ينبغي أن يبقى محصورًا في حدود الدولة الممكنة أو في صيغة تفاوضية جديدة، بل يجب أن يمتد إلى طبيعة المشروع الوطني نفسه: ما الحقوق التي لا يجوز التفريط بها؟ وما الإطار السياسي القادر على ضمان الحرية والكرامة والمساواة؟ وهل ينبغي حصر الأفق السياسي في دولة على جزء من الأرض، أم فتح نقاش استراتيجي أوسع حول فلسطين باعتبارها أرضًا تاريخية واحدة، والبحث في نظام سياسي يضمن الحقوق المتساوية لجميع من يعيشون عليها مع صون الحقوق الوطنية الفلسطينية وحق تقرير المصير وحقوق اللاجئين؟ إن طرح مفهوم «فلسطين الأرض الواحدة والدولة الواحدة» لا ينبغي أن يتحول إلى شعار بديل لشعار الدولة على حدود عام ١٩٦٧، بل يجب أن يفتح نقاشًا جادًا حول السيادة والتمثيل والهوية والحقوق. فالقيمة الحقيقية لهذا الطرح تكمن في السعي إلى صيغة سياسية ودستورية تنهي السيطرة والتمييز والتجزئة، وتؤسس لمواطنة متساوية وسيادة قانون واحترام للتعددية الدينية والثقافية والقومية، من دون إقصاء أو امتياز قائم على الهوية. ولا تعني وحدة الأرض إنكار التعدد القومي أو الديني، كما لا تعني فرض هوية سياسية واحدة على جميع السكان. المقصود هو رفض تحويل الاختلاف إلى مبرر للهيمنة أو التجزئة أو حرمان الفلسطينيين من حقوقهم. كما أن أي تسوية تاريخية عادلة يجب أن تعالج الاحتلال والاستيطان والتهجير وقضية اللاجئين، وأن تضمن الحرية والأمان والكرامة لجميع السكان في إطار نظام ديمقراطي يحمي الحقوق الفردية والجماعية. ويظل شكل الدولة ومقدار مركزيتها أو لامركزيتها وتوزيع الصلاحيات بين مؤسساتها موضوعًا قابلًا للنقاش. غير أن أي نقاش من هذا النوع ينبغي أن ينطلق من مبادئ ثابتة: حرية الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، والمساواة أمام القانون، ورفض التمييز، وحماية الحقوق الوطنية، والاحتكام إلى إرادة ديمقراطية حرة. ولا يمكن لأي مشروع جديد أن ينجح من دون إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية على أسس تمثيلية وديمقراطية. وهذا يقتضي مراجعة بنية منظمة التحرير الفلسطينية وآليات عملها وتجديد مؤسساتها بما يضمن مشاركة الفلسطينيين في الوطن والشتات، ويعالج أزمة الشرعية والتمثيل، ويؤسس لعقد وطني جديد يحدد الأهداف والوسائل والمسؤوليات ويخضع القيادة للمساءلة الشعبية. كما لا يكفي إعلان وحدة الأرض والحقوق، بل لا بد من برنامج عملي يحدد الأولويات والمراحل والأدوات السياسية والقانونية والدبلوماسية والشعبية، وينظم العلاقة بين الداخل والشتات، ويضع رؤية واضحة لإنهاء الاحتلال ومواجهة الاستيطان والتهجير، وحماية الوجود الفلسطيني، ومعالجة قضية اللاجئين، واستعادة الوحدة المؤسسية، وبناء اقتصاد يقلل التبعية، وتطوير التعليم والثقافة والإعلام بما يعزز الهوية الوطنية والتعددية والوعي بالحقوق. إن التحدي الحقيقي ليس إنتاج شعار جديد، بل بناء مشروع قادر على التحول إلى قوة سياسية واجتماعية وقانونية، يستعيد ثقة الشعب ويجمع طاقاته حول أهداف قابلة للقياس والمساءلة. فالأرض ليست مجرد مساحة تفاوض، والوطن ليس ملفًا إداريًا، والحقوق ليست امتيازات تمنحها موازين القوى ثم تسحبها. ومن هنا يمكن أن يبدأ نقاش وطني جديد يعيد وصل الأرض بالشعب، والحقوق بالسياسة، والتحرر بالديمقراطية، والوحدة الوطنية بالعدالة. فالوطن واحد في انتمائه التاريخي، أما شكل الدولة والنظام السياسي الذي يحقق الحرية والمساواة ويصون الحقوق، فينبغي أن يكون ثمرة نقاش ديمقراطي مسؤول، يستند إلى إرادة الشعب وحقوقه، ويأخذ في الاعتبار حقوق جميع السكان من دون أن يساوي بين حق التحرر من الاحتلال وبين الامتياز القائم على السيطرة. بهذا المعنى، لا تكون إعادة تأسيس المشروع الوطني عودة إلى الماضي، بل محاولة لبناء مستقبل لا تختزل فيه الحقوق، ولا تُفرض فيه التسويات على حساب الحرية والكرامة، ولا يبقى فيه الشعب موزعًا بين مشاريع متنافسة، بل يجتمع حول رؤية قادرة على تحويل الحقوق من خطاب إلى برنامج سياسي قابل للحياة.

مبادرة بغداد ومحور المقاومة

فرصة لتحويل قوة الميدان إلى تأثير استراتيجي



د. حكيم هويدي شجر



1 ما هي مبادرة بغداد؟

مبادرة لبناء معمارية أمنية إقليمية

- بناء نظام أمني قائم على التعاون
- منع التصعيد والصراعات
- تعزيز الحوار الإقليمي
- معالجة مصادر التهديد
- حماية مصالح



2 أهمية محور المقاومة

قوة ميدانية ذات رصيد استراتيجي



- عامل مؤثر في في معادلة الأمن
- مساهمة في مواجهة داعش
- خبرة قتالية متراكمة

3 لماذا المشاركة ضرورة؟

المعمارية الأمنية لا تنجح بإقصاء المؤثرة

- استيعاب مصالح الأطراف وقدراتها
- تقديم ضمانات متبادلة
- معالجة مصادر التهديد الحقيقية
- مشاركة محور المقاومة عامل لتثبيت التفاهمات

4 مخاطر الإقصاء أو التحجيم



- تعقيد فرص التوصل إلى تسوية مستدامة
- فقدان خبرات ميدانية مهمة
- زيادة التوتر الداخلي
- احتمال عودة التهديدات الأمنية

5 فرص تطوير دور الفصائل

- تعزيز العلاقة مع الدولة
- المشاركة في صناعة القرار الوطني
- الحفاظ على القدرات الدفاعية وتطوير تنظيمها
- تحويل القوة العسكرية إلى دور سياسي واستراتيجي
- المساهمة في حماية المجتمع ودعم الاستقرار

6 الضمانات المطلوبة لنجاح المسار

- احترام السيادة العراقية ومنع الاعتداءات الخارجية
- التزام إقليمي بعدم استخدام أراضي الدول لتهديد بعضها
- التعامل القانوني الدقيق مع الحشد الشعبي والفصائل
- حماية حقوق المقاتلين واستثمار خبراتهم
- التزامات متبادلة وقابلة لتحقق

7 البعد الإقليمي: من التنافس إلى التفاوض



- نقل ملفات التنافس إلى الحوار
- توسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية
- حماية الحدود الإرهاب
- دعم التنمية والاستقرار الإقليمي

8 النتيجة المتوقعة



الخلاصة

مبادرة بغداد يمكن أن تكون فرصة حقيقية لتحويل قوة الميدان إلى تأثير استراتيجي، إذا توفرت شراكة داخلية تحترم المؤسسات، وضمانات إقليمية تعالج المخاوف المتبادلة، وإرادة سياسية لدى جميع الأطراف لتحقيق استقرار طويل الأمد.

مبادرة بغداد ومحور المقاومة: فرصة لتحويل قوة الميدان إلى تأثير استراتيجي

د. حكيم هويدي شجر

يمكن قراءة مبادرة بغداد لبناء معمارية أمنية إقليمية بوصفها فرصة لإعادة تنظيم علاقات القوة في المنطقة، بما يمنح العراق دوراً أكبر في صياغة التفاهمات الإقليمية وحماية مصالحه الوطنية. ومن هذه الزاوية، فإن تأثير المبادرة في الفصائل المنضوية ضمن محور المقاومة لا ينبغي أن يُقرأ بالضرورة بوصفه مساراً لتحجيمها أو تقليص حضورها، بل يمكن النظر إليه باعتباره فرصة لتطوير أدوارها السياسية والاستراتيجية، وتحويل ما راكمته من رصيد ميداني وخبرة أمنية إلى مساهمة أكثر تنظيماً في بناء الاستقرار. فالقراءة التي تفترض أن نجاح المبادرة يتطلب بالضرورة إضعاف الفصائل أو إبعادها عن معادلات الأمن، تتجاهل أن أي تسوية إقليمية قابلة للاستمرار تحتاج إلى إشراك القوى المؤثرة، ومعالجة مصادر التهديد والمخاوف المرتبطة بها. كما أن المعمارية الأمنية المستقرة لا تقوم فقط على الاتفاقات الرسمية بين الدول، وإنما تحتاج أيضاً إلى ضمانات متبادلة، وتفاهمات عملية، واستيعاب مصالح الأطراف المختلفة وقدراتها الفعلية على التأثير في مسار الأحداث. ومن هنا، فإن مشاركة القوى القريبة من محور المقاومة في دعم التفاهمات الإقليمية يمكن أن تتحول إلى عنصر مهم في تثبيت هذه التفاهمات، إذا جرى تنظيمها ضمن رؤية واضحة تحترم سيادة الدولة ومؤسساتها وتربط أي دور أمني أو سياسي بالمصلحة الوطنية العراقية. فوجود هذه القوى وتأثيرها في الواقع لا يمكن تجاهله، ولذلك فإن دمجها في مسار التهدئة قد يكون أكثر فاعلية من التعامل معها بوصفها عقبة يجب تجاوزها. داخل العراق، تستطيع هذه القوى أن تنظر إلى المبادرة باعتبارها مساحة لتطوير علاقتها بالدولة وتعزيز حضورها في صناعة القرار الوطني. ومن منظورها، فإن ما راكمته من خبرة قتالية، وما تستند إليه من مشاركة في مواجهة تنظيم داعش، يمنحانها أساساً للمطالبة بدور في مناقشة مستقبل الأمن الوطني. وتزداد قيمة هذا الدور عندما يرتبط بحماية المجتمع، ودعم مؤسسات الدولة، والمساهمة في منع عودة التهديدات الأمنية التي عانى منها العراق خلال السنوات الماضية. لكن هذا الدور لا يكتسب قوته من الخبرة العسكرية وحدها، بل من قدرته على الانتقال إلى إطار أكثر ارتباطاً بمؤسسات الدولة وقراراتها. فكلما استطاعت هذه القوى أن تربط خبرتها الميدانية بمسار سياسي ومؤسسي واضح، ازدادت قدرتها على تقديم نفسها جزءاً من الاستقرار، لا مجرد قوة مرتبطة بظروف المواجهة السابقة. وهنا تبرز أهمية التمييز بين الحشد الشعبي بوصفه مؤسسة رسمية، وبين الفصائل ذات الأطر والقرارات المختلفة. فالتعامل الدقيق مع هذه التشكيلات يتيح بناء تفاهمات تراعي أوضاعها القانونية والسياسية، وتحفظ حقوق المقاتلين، وتستثمر خبراتهم. أما جمع جميع هذه القوى في توصيف واحد، ثم اختزال النقاش كله في تقليص نفوذها، فقد يؤدي إلى تعقيد فرص التوصل إلى تسوية مستدامة. فالحشد الشعبي، بوصفه مؤسسة رسمية، يختلف من حيث الإطار القانوني والتنظيمي عن الفصائل التي تمتلك أطرها وقراراتها الخاصة. وهذا التمييز ضروري عند مناقشة مستقبل السلاح والأدوار الأمنية والسياسية، لأن نجاح أي تفاهم يحتاج إلى معالجة واقعية لكل حالة بحسب وضعها، لا إلى اعتماد مقاربة واحدة تجاه جميع القوى. وعسكرياً، يمكن أن توفر التهدئة الإقليمية فرصة للحفاظ على القدرات الدفاعية وتطوير تنظيمها ضمن رؤية أمنية عراقية متوافق عليها. فالقوة العسكرية لا تفقد قيمتها لمجرد تراجع استخدامها، بل يمكن أن تتحول إلى عنصر ردع وحماية للاستقرار إذا ارتبطت بقرار وطني منضبط، وخضعت لحسابات الدولة وأولوياتها الأمنية. ومن مصلحة الفصائل، في هذا السياق، أن تظهر قدرتها على الجمع بين الاستعداد الدفاعي وفهم مقتضيات السياسة والدبلوماسية. فالقوة لا تقاس فقط بالقدرة على الدخول في المواجهة، بل أيضاً بالقدرة على تقدير توقيتها، وتقدير متى تكون التهدئة أكثر خدمة للمصلحة العامة. لكن نجاح هذا المسار يحتاج إلى ضمانات جدية. فمطالبة الفصائل بتغيير أدوارها أو خفض مستوى حضورها العسكري ستكون أكثر قابلية للنقاش إذا اقترنت باحترام السيادة العراقية، ومنع الاعتداءات الخارجية، وضمان عدم استخدام أراضي دول المنطقة لتهديد بعضها بعضاً. وكلما كانت الالتزامات متبادلة وقابلة للتحقق، أصبح الانتقال إلى التهدئة خياراً يمكن الدفاع عنه سياسياً وأمنياً أمام جمهور هذه القوى. فالتهدئة التي تُطلب من طرف واحد فقط، من دون معالجة المخاوف التي تحركه، تبقى معرضة للضعف. أما التهدئة التي تقوم على التزامات متبادلة، وتوفر ضمانات تتعلق بالأمن والسيادة وعدم الاعتداء، فإنها تفتح المجال أمام إعادة تعريف الأدوار على أساس أكثر استقراراً. وعلى المستوى الإقليمي، قد تمنح مبادرة بغداد القوى القريبة من محور المقاومة فرصة لتوسيع أدوات تأثيرها عبر الحوار والعلاقات الاقتصادية والسياسية، بدلاً من حصر هذا التأثير في المجال العسكري. ويمكن للعراق، بعلاقاته المتعددة، أن يسهم في نقل بعض ملفات التنافس إلى طاولة التفاوض، مع الحفاظ على علاقاته بإيران وتعزيز انفتاحه العربي في الوقت نفسه. وهذا المسار قد يتيح لقوى المحور المشاركة في صياغة التوازنات الإقليمية بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها. فحين تنتقل المنافسة من الميدان وحده إلى السياسة والاقتصاد والتفاهمات، تصبح أمام هذه القوى أدوات أوسع للحفاظ على مصالحها والتأثير في البيئة المحيطة بها. كما أن تخفيف التوتر بين إيران ودول الخليج قد يساعد على إبراز الأولويات العراقية المشتركة، وفي مقدمتها حماية الحدود، ومواجهة الإرهاب، وتأمين التنمية، ومنع تحول العراق إلى ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية. وتستطيع الفصائل تعزيز موقعها السياسي إذا قدمت نفسها شريكاً في تحقيق هذه الأولويات، وأثبتت أن قدرتها على حماية البلاد لا تقتصر على حمل السلاح، بل تشمل أيضاً دعم فرص تجنيبها الحروب. ومن شأن هذا التحول أن يمنح هذه القوى مساحة أوسع للعمل السياسي والاستراتيجي، لأن المشاركة في بناء الاستقرار قد توفر لها دوراً أكثر استدامة من الدور المرتبط حصراً بحالات التصعيد والمواجهة. كما أنها تستطيع، من خلال هذا المسار، تحويل جزء من رصيدها الميداني إلى رصيد سياسي يرتبط بحماية المصالح الوطنية ودعم قدرة الدولة على التفاوض. وبذلك، يمكن لمبادرة بغداد أن تفتح أمام الفصائل مساراً لتطوير دورها، لا لإلغائه؛ من خلال استثمار خبرتها، وتعزيز مشاركتها السياسية، والإسهام في تفاهمات تحمي العراق ومحيطه. ويتوقف نجاح هذا الاحتمال على ثلاثة عناصر مترابطة: شراكة داخلية تحترم المؤسسات وتحدد الأدوار بوضوح، وضمانات إقليمية تعالج المخاوف المتبادلة وتمنع الاعتداءات، وإرادة سياسية لدى مختلف الأطراف لتحويل موازين القوة من أدوات للصراع إلى عناصر تساعد على إنتاج استقرار قابل للاستمرار. وفي النهاية، فإن مبادرة بغداد لا تفرض بالضرورة خياراً بين الدولة والفصائل، ولا بين التهدئة والحفاظ على القدرات. فالمسألة الأساسية تكمن في كيفية إعادة تنظيم العلاقة بين هذه العناصر ضمن رؤية عراقية أشمل، تجعل الاستقرار والسيادة والمصلحة الوطنية إطاراً ناظماً لجميع الأدوار. وعندما تنجح القوى القريبة من محور المقاومة في الانتقال من منطق الاستجابة للتهديد إلى منطق المشاركة في بناء التفاهمات، فإنها تستطيع الحفاظ على حضورها السياسي والاستراتيجي بصورة أكثر استدامة. كما يستطيع العراق، في المقابل، أن يستفيد من هذا التحول لبناء سياسة إقليمية تقلل احتمالات المواجهة وتزيد قدرته على حماية مصالحه. وهكذا يمكن أن تتحول مبادرة بغداد، إذا توفرت لها الشروط والضمانات، إلى مساحة لإعادة ترتيب الأدوار لا لإقصائها، وإلى فرصة لربط القوة بالمؤسسات، والخبرة الميدانية بالقرار السياسي، والردع بالاستقرار، بما يسمح بإنتاج معادلة أكثر توازناً تخدم العراق وتساعد على تخفيف التوتر في محيطه الإقليمي.

الصدمة المزدوجة لعملية الخليل

بين تآكل الأمن الشخصي والارتباك السياسي



د. محمد خليل مصلح



ما هي عملية الخليل؟

- اشتباك مسلح في مدينة الخليل ومحيطها
- إصابة جنود إسرائيليين
- استنفار أمني واسع واجراءات طارئة
- استمرار الاشتباك لفترة طويلة

الصدمة الثانية: الارتباك السياسي

- استغلال المعارضة للحدث في الحملات الانتخابية
- تآكل صورة الحكومة كضامن للأمن
- إلغاء أنشطة انتخابية لحزب نتنياهو
- نقل العملية إلى المجال السياسي العام

الصدمة الأولى: تآكل الأمن الشخصي

- استهداف قوات الاحتياط وارتفاع المخاطر على الجنود
- تهديد مباشر للمستوطنات القريبة
- إثبات أن الحواجز والتحصينات لا تمنع الهجمات بشكل كامل
- اختراق الإحساس بالأمن في الشارع الإسرائيلي

ضغوط اللوبي الإسرائيلي

ورط واشنطن في حرب مكلفة إيران ← ضغط على الإدارة الأمريكية لخوض المعركة ← لوبيات مثل إيباك (AIPAC) والمحافظون الجدد ← أجندة سياسية لتحقيق تغيير في إيران



فشل الإنذار والأستخبارات

- تداخل الحسابات السياسية مع التقديرات الأمنية
- تجاهل تحذيرات الخبراء الموضوعيين
- معلومات مضللة أو مبالغ فيها
- غياب إنذار مبكر فعال

الأثر الانتخابي: احتمالات وليست نتائج حاسمة

يتوقف الأثر على:

- حجم الخسائر وتكرار العمليات
- طريقة تغطية الإعلام
- قدرة المعارضة على تقديم بديل
- اتجاهات الرأي العام لاحقاً
- موقف الناخبين من قضايا أخرى



معضلة المؤسسة العسكرية

- الإجراءات الصارمة قد تزيد الاحتكاك مع السكان
- تعقيد جغرافيا الخليل وتشابكها الاجتماعي
- صعوبة حماية مواقع متعددة في الضفة
- استنزاف قوات الاحتياط

مؤشرات المتابعة المستقلة

1. تكرار الهجمات في الضفة
2. قدرة الأجهزة علي الإحباط قبل التنفيذ
3. مدة الاعتماد على قوات الإحتياط
4. اتجاهات الرأي العام في الاستطلاعات

الخلاصة

عملية الخليل رفعت كلفة السياسة الأمنية الإسرائيلية، وكشفت هشاشة التصور القائم، ووضعت الحكومة أمام اختبار حقيقي لقدرتها على حماية جمهورها في ظل تعدد الجبهات. إنها هزة سياسية وأمنية مهمة، لكن الحكم على أثرها النهائي يحتاج إلى متابعة التطورات والمؤشرات خلال الفترة المقبلة.

الصدمة المزدوجة لعملية الخليل: بين تآكل الأمن الشخصي والارتباك السياسي

د. محمد خليل مصلح

لا تكمن أهمية عملية الخليل في الخسائر التي أوقعتها فحسب، بل في الطريقة التي كشفت بها هشاشة التصور الإسرائيلي للأمن في الضفة الغربية. وتزامن الحدث مع موسم انتخابي حساس، فنقل العملية من الميدان إلى المجال السياسي العام. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين ما يمكن إثباته مباشرة، مثل استمرار الاشتباك وإصابة جنود واتخاذ الحكومة إجراءات طارئة، وبين الاستنتاجات المتعلقة بتأثير العملية في اتجاهات التصويت أو مستقبل الائتلاف الحاكم. بهذا المعنى، أنتجت العملية صدمتين متداخلتين. الأولى ميدانية مست الأمن الشخصي وقدرة الجيش على حماية قواته ومستوطنيه، والثانية سياسية طالت صورة الحكومة التي بنت جانباً مهماً من شرعيتها على قدرتها على توفير الأمن. ولا تعني الصدمة السياسية حسم سلوك الناخبين، لكنها وضعت خطاب الحكومة الأمني أمام اختبار مباشر.

تآكل الأمن الشخصي في الشارع الإسرائيلي

تتعامل المجتمعات الواقعة تحت التهديد مع الأمن باعتباره خبرة يومية، لذلك لا يقاس أثر العملية بعدد الإصابات وحده، بل بمدى قدرتها على اختراق الحياة العادية، وتعطيل النشاط السياسي، وإقناع السكان بأن الإجراءات الأمنية القائمة لا تمنحهم حماية مستقرة. وإذا صح أن رئيس الحكومة طلب إلغاء الأنشطة الانتخابية لحزبه عقب العملية، فإن القرار يحمل دلالة سياسية وأمنية معاً. فهو يعكس أولوية إدارة الأزمة على مواصلة الحملة الانتخابية، ويشير إلى خشية الحكومة من أن يتحول الحدث إلى مشهد يومي يطغى على خطابها الانتخابي. لكن لا يمكن الجزم من هذا الإجراء وحده بحجم التحول في الرأي العام؛ إذ يحتاج ذلك إلى مقارنة استطلاعات الرأي قبل العملية وبعدها. كما أن استمرار الاشتباك فترة طويلة، إذا أكدته التقارير الموثوقة، يضيف بعداً نوعياً إلى الإحساس بالخطر. فالمشكلة لا تتصل بوقوع اختراق أمني فقط، بل بقدرة المهاجمين على إبقاء القوات في حالة استنفار عند نقطة يفترض أنها محمية وقريبة من تجمعات استيطانية. وهنا يتحول الخطر إلى رسالة أوسع مفادها أن الحواجز والتحصينات لا تلغي احتمال تعرض الجنود والمستوطنين لهجوم ممتد. ولا ينبغي فصل هذا الشعور عن تعدد الجبهات التي تواجهها إسرائيل. فحين تتزامن المخاوف من غزة أو لبنان مع تصاعد التوتر في الضفة، قد ينشأ إحساس بتراكم التهديدات، وبأن المؤسسة الأمنية مطالبة بتوزيع قواتها واحتياطها على ساحات متعددة.

المؤسسة العسكرية بين فشل الإنذار واستنزاف الاحتياط

تكشف العملية، وفق الوقائع المتاحة، عن سؤالين عسكريين مختلفين. يتعلق الأول بالإنذار المبكر: هل امتلكت الأجهزة مؤشرات كافية على نية تنفيذ هجوم، وهل عجزت عن تحويلها إلى إجراءات وقائية؟ أما الثاني فيتعلق بالحماية الميدانية: هل كانت القوات المنتشرة في الموقع مجهزة بما يكفي للتعامل مع هجوم مركب أو ممتد؟ ولا يجوز دمج السؤالين في حكم واحد، لأن فشل جمع المعلومات يختلف عن ضعف الانتشار أو سوء إدارة الاشتباك. ويكتسب استهداف قوات الاحتياط أهمية خاصة؛ فهي عنصر أساسي في توزيع أعباء الانتشار خلال حرب طويلة أو تعدد الجبهات. وكلما طال الاعتماد على وحدات الاحتياط لحماية الحواجز والمستوطنات، ارتفعت الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وظهرت أسئلة حول الجاهزية والتناوب وقدرة القوات على أداء مهام الحراسة والقتال في الوقت نفسه. كما أن اتساع جغرافيا الخليل وتعقيدها الاجتماعي يجعلان السيطرة الأمنية المباشرة أكثر كلفة. فالحواجز والإغلاقات تستطيع تقييد الحركة، لكنها لا توفر بالضرورة معلومات نوعية عن نوايا الأفراد أو شبكاتهم. والانتشار العسكري الواسع قد يحمي نقاطاً محددة، لكنه يوزع الموارد على مساحة كبيرة ويجعل القوات عرضة لهجمات مباغتة. وتواجه المؤسسة العسكرية هنا معضلة عملية؛ فالرد الفوري يتمثل عادة في فرض طوق أمني، وتشديد الإغلاق، وتوسيع الاعتقالات والاقتحامات. وقد تساعد هذه الإجراءات في منع هجمات لاحقة على المدى القصير، لكنها قد ترفع كلفة الاحتكاك مع السكان وتزيد دوافع الانتقام على المدى المتوسط. ولذلك لا يمكن تقييمها من خلال أثرها الفوري وحده، بل من خلال ما إذا كانت تقلل القدرة على تنفيذ العمليات أم تعيد إنتاج البيئة التي تسمح بها.

نتنياهو واختبار صورة رجل الأمن

تستند شرعية بنيامين نتنياهو السياسية، بدرجة كبيرة، إلى صورته بوصفه صاحب خبرة واسعة في إدارة الملفات الأمنية. ولذلك تضعه عملية تقع في الضفة وفي توقيت انتخابي أمام مشكلة تتجاوز إدارة حادث منفرد. فالحكومة لا تحتاج إلى إثبات قدرتها على الرد فقط، بل إلى إقناع الناخب بأن الرد جزء من استراتيجية تمنع تكرار الهجوم. ومن هنا يمكن فهم الاجتماع الأمني الطارئ والإغلاقات الواسعة باعتبارهما إجراءين يؤديان وظيفتين متزامنتين. الأولى ميدانية، وتتمثل في عزل منطقة العملية ومنع امتدادها. والثانية اتصالية، إذ تظهر الحكومة أمام جمهورها بوصفها حاضرة وقادرة على اتخاذ القرار. لكن الإجراءات الطارئة لا تثبت نجاح السياسة الأمنية؛ فهي تثبت فقط أن الحكومة تحركت بعد وقوع الخرق. أما الحكم على فعاليتها فيحتاج إلى متابعة معدلات العمليات وسرعة اكتشاف الخلايا وحجم الاحتكاك الناتج عن الإغلاق. وتظهر المعضلة بوضوح لدى رموز اليمين المتطرف. فالمطالبة بعزل الفلسطينيين عن طرق المستوطنين أو توسيع القيود قد تستجيب لغضب الجمهور، لكنها تكشف في الوقت نفسه أن السياسات السابقة لم تمنح الإحساس المطلوب بالأمن. وبعبارة أخرى، يدفع الفشل الأمني اليمين إلى المطالبة بمزيد من الأدوات التي استخدمها قبل وقوع العملية، بدلاً من مراجعة الفرضية التي ربطت بين التشدد وحده وبين الاستقرار.

الأثر الانتخابي: احتمال لا نتيجة محسومة

تمنح العملية المعارضة فرصة لمهاجمة احتكار نتنياهو لملف الأمن، لكنها لا تعني تلقائياً انتقال الأصوات إلى معسكر آخر. فالأثر الانتخابي يتوقف على عوامل عدة، منها حجم الخسائر، واستمرار العمليات، وطريقة تغطية الإعلام، وقدرة المعارضة على تقديم بديل أمني مقنع، إضافة إلى القضايا الأخرى. لذلك من الأدق القول إن العملية تضعف الحماية السياسية التي يوفرها خطاب الحسم، لكنها لا تسقط هذا الخطاب بالضرورة. وقد يستفيد نتنياهو من الخوف العام إذا نجح في تقديم نفسه باعتباره القائد القادر على إدارة الأزمة، حتى لو كانت الأزمة قد وقعت خلال ولايته.وقد يحدث العكس إذا ترسخ الانطباع بأن إجراءات الحكومة المتشددة لم تمنع الهجوم ولم توفر حماية كافية للجنود والمستوطنين.

تقدير ختامي

تظهر الصدمة المزدوجة لعملية الخليل في انتقال الحدث من مستوى الاختراق الأمني إلى مستوى اختبار العقيدة السياسية التي حكمت إدارة الضفة. ميدانياً، كشفت العملية أن الحواجز والتحصينات والانتشار العسكري لا تمنح حصانة كاملة، وأن حماية المواقع الثابتة لا تعالج بالضرورة مصادر التجنيد والدافع والتنظيم. وسياسياً، وضعت الحكومة أمام فجوة بين صورتها كضامن للأمن وبين قدرتها الفعلية على منع الهجمات أو احتواء آثارها.ولا يمكن الجزم من عملية بأن اليمين فقد قاعدته الانتخابية أو أن المؤسسة العسكرية دخلت مرحلة عجز شامل. لكن يمكن القول إن العملية رفعت كلفة السياسة القائمة، ووسعت الأسئلة حول جدوى العقوبات الجماعية والإغلاقات، وأعادت الضفة إلى مركز النقاش الأمني الإسرائيلي في لحظة تتنافس فيها الأحزاب على تعريف الجهة الأقدر على حماية الجمهور. وتتطلب متابعة أثر العملية مراقبة أربعة مؤشرات: تكرار الهجمات في الضفة في إطار الاستنزاف المستمر وإشغال المؤسسة العسكرية والسياسية، ومدى نجاح الأجهزة أو فشلها في إحباط العمليات قبل التنفيذ، ومدة استمرار الاعتماد على قوات الاحتياط، واتجاهات الرأي العام في الاستطلاعات. وعندها فقط يمكن الانتقال من وصف العملية بأنها هزة سياسية إلى تقدير ما إذا كانت قد أحدثت تحولاً فعلياً في ميزان القوة الانتخابي والأمني.

إشكالية الأمن في الفكر السياسي العراقي:

من الاستقواء بقوى خارجية إلى الاعتماد على النفس



أيمن خالد مصطفى دراوشة



1 مقدمة: أمن أوسع من الإدارة العسكرية

السؤال الأعمق:
هل لنا القدرة على إعادة تعريف الأمن ذاته؟

التحول من الاعتماد على الخارج إلى بناء بنيوي قائم على الذات والعقد الوطني الصلب

الأمن لا يتوقف عند حدود الإدارة العسكرية بل يتقاطع مع:

السيطرة الداخلية
السيادة المطلقة للدولة
وبناء منظومة وطنية مستقلة

2 تفتت المفهوم بعد عام 2003

أمن المكونات بدلاً من الأمن الوطني الواحد

نظام قائم على المحاصصة والطائفية

2003
الانهيار المؤسسي وحل أجهزة الدولة



كل طرف يبحث عن قوى إقليمية أو دولية لضمان وجوده، وتحول العراق إلى ساحة لتبادل الرسائل بين القوى الإقليمية والدولية.

3 انفصام بين الخطاب السياسي والعقيدة الأمنية

الخطاب السياسي	العقيدة الأمنية
السيادة والدولة الوطنية	تشتت القيادة وازدواجية السلاح
الحياد والتوازن الإقليمي	الاعتماد على التسليح الخارجي والمعلومات الاستخبارية
بناء الجسور والدبلوماسية المنتجة	أجندات مرتبطة بمؤثرات خارجية

انفصام استراتيجي

4 الجمود في العقيدة الأمنية الحقيقية

تعددية القيادة والسيطرة
قرار أمني متعدد ومراجعيات إقليمية لفوا عل مسلحة من غير الدولة.

غياب التوافق على تعريف التهديد القومي
لا يوجد إجماع وطني حول: من هو العدو؟ ومن هو الحليف؟

الاعتمادية التسليحية والاستخبارية
حاجة هيكلية إلى الدعم الدولي مما يقيد هامش القرار المستقل.

5 موانع الانتقال إلى الأمن الإقليمي التضامني

غياب منظومة أمنية إقليمية جامعة
- لا توجد ترتيبات أمنية مؤسسية
- الرهان على تفاهمات تنائية موقتة تتأثر بالتقلبات السياسية

معضلة الأمن الإقليمي المتبادل
شك وتوجس بين دول الجوار
- الستقرار العراق يقلق بعض الأطراف
- خشية تعزيز محور منافس

اقتصاد الحرب واللادولة
- شبكات مصالح غير رسمية
- حدود رخوة وتهريب
- تغذية على الوضع الهش

6 الفرص والمقومات المتاحة

الوعي الشعبي التراكمي
- رفض رهن القرار للخارج
- المطالبة بحصر السلاح
- استعادة هيبة الدولة
وعي يتجاوز المكونات

الإنهاك الإقليمي والدولي
- النزاعات المتصاعدة
- كلفة استخدام العراق كساحة صراع
- فتح نافذة للعراق كوسيط وحكم

التحول نحو الجيواقتصاد
طريق التنمية
الربط الكهربائي
- مشاريع مانية واستثمارية
تحويل الاستقرار إلى شروط اقتصادية للجوار

7 خريطة طريق فكرية لتأسيس عقيدة أمنية سيادية

إبرام عقد وطني أمني
تعريف واضح للسيادة والتهديد والمصلحة الوطنية

الأمن الإقليمي التضامني والسيادي
التعاون والتوازن مع دول المنطقة

التحايد الاستراتيجي الإيجابي
علاقات متوازنة مع الجميع على أساس المصلحة الوطنية

توحيد المؤسسة العسكرية واحتكار العنف
جميع القوى المسلحة تحت قيادة الدولة الرسمية

عقد اجتماعي وسياسي جديد
وثيقة أمنى قومي تتجاوز الأحزاب والمكونات

الخلاصة

التحول من الاعتمادية للخارج إلى الأمن الإقليمي السيادي والتعاوني قطع شوطاً نظرياً، مهماً، لكنه ما زال متأخراً في التطبيق. السيادة الخارجية مرمونة بصلابة الداخل **واحتكار الدولة الكامل لقرار الحرب والسلم.**



إشكالية الأمن في الفكر السياسي العراقي: من الاستقواء بقوى خارجية إلى الاعتماد على النفس

أيمن خالد مصطفي دراوشة

يُعدّ الأمن في الفكر السياسي العراقي الحديث من أكثر الملفات تعقيداً، لأنه لا يقتصر على إدارة التهديدات العسكرية بإجراءات ميدانية أو فنية، بل يرتبط مباشرة بأسئلة السيادة، ووحدة القرار، وطبيعة الدولة، وقدرتها على إنتاج منظومة وطنية مستقلة تتجاوز الترتيبات الأمنية المؤقتة. ومن هنا، لا يكفي أن نسأل: هل يمتلك العراق القدرة على مواجهة التهديدات المباشرة؟ فهذا سؤال مهم، لكنه لا يلامس جوهر المشكلة وحده. السؤال الأعمق هو: هل يستطيع العراق إعادة تعريف مفهوم الأمن نفسه، والانتقال من الاعتماد على ترتيبات ودعم خارجيين إلى بناء منظومة أمنية تقوم على الذات، والعقد الوطني، والمؤسسات، والتوازن السيادي مع البيئة الإقليمية؟

تفتت مفهوم الأمن بعد ٢٠٠٣

أدى الانهيار المؤسسي بعد عام ٢٠٠٣، وما تبعه من حل مؤسسات أمنية وعسكرية وإعادة بناء الدولة على أسس سياسية جديدة، إلى تفكك مفهوم الأمن الوطني الجامع. ومع ترسخ المحاصصة الحزبية والطائفية، أصبح كل مكوّن أو قوة سياسية ينظر إلى الأمن من زاويته الخاصة، لا من خلال تعريف وطني موحد. وفي ظل غياب عقد اجتماعي صلب يضمن الحقوق ويحدد مرجعية الدولة، نشأ خوف متبادل بين القوى السياسية، واتجه بعض الأطراف إلى البحث عن مظلات إقليمية أو دولية تضمن مصالحها أو توازن نفوذ منافسيها. وهكذا تحول الأمن من مسؤولية حصرية للدولة إلى مجموعة تصورات فرعية، لكل منها مرجعياتها وحساباتها. ومع الوقت، تحولت الجغرافيا العراقية إلى ساحة لتبادل الرسائل والصراعات الإقليمية، بما أضعف القدرة على بناء سياسة أمنية سيادية مستقلة.

الفجوة بين الخطاب والعقيدة الأمنية

تبدو المفارقة واضحة بين الخطاب السياسي العراقي وبين البنية الأمنية الفعلية. فالخطاب الرسمي والحزبي خلال السنوات الأخيرة أصبح أكثر استخداماً لمفاهيم السيادة، وحصر السلاح بيد الدولة، وبناء الجسور، والتوازن الإقليمي، والدبلوماسية المنتجة. ويعود هذا التحول إلى أسباب عدة، من بينها تزايد الرفض الشعبي لفكرة ارتهان القرار الوطني للخارج، ورغبة الدولة في تعزيز شرعيتها الإقليمية والدولية، وتحسين بيئة الاستثمار والاستقرار. لكن هذا التطور اللغوي لم يُترجم بالكامل إلى عقيدة أمنية موحدة. فما تزال هناك تعددية في مراكز القيادة والتأثير، وتفاوت في تعريف التهديدات، واعتماد متفاوت على الدعم الخارجي في التسليح والمعلومات والخبرات الفنية.

تعددية القيادة والسيطرة

المشكلة الأولى تتمثل في تعدد مراكز القوة والقرار. فإلى جانب المؤسسات النظامية التي تعمل وفق الأطر القانونية، توجد قوى مسلحة ذات مرجعيات سياسية أو أيديولوجية خاصة، وبعضها يمتلك علاقات إقليمية مستقلة. وهذا لا يعني أن كل تعدد سياسي يشكل تهديداً، فالتعدد طبيعي في أي نظام ديمقراطي. لكن الخطر يبدأ عندما يتحول التعدد السياسي إلى تعدد في القرار الأمني أو في مرجعية استخدام القوة. فالدولة لا تستطيع بناء أمن قومي متماسك إذا لم تكن هي المرجع النهائي في قضايا الحرب والسلم والتسليح والانتشار العملياتي.

غياب تعريف موحد للتهديد

التحدي الثاني هو غياب إجماع وطني واضح بشأن تعريف مصادر التهديد. فما تعتبره جهة عراقية تهديداً مباشراً للسيادة قد تراه جهة أخرى عمقاً استراتيجياً أو مصدر دعم، والعكس صحيح. هذا الاختلاف يجعل بناء عقيدة أمنية وطنية أكثر صعوبة، لأن أي منظومة دفاعية تحتاج إلى اتفاق على المصالح العليا، والتهديدات الأساسية، وحدود التعاون مع الخارج. ومن دون هذا الاتفاق، يبقى الأمن خاضعاً للتوازنات السياسية أكثر من خضوعه لرؤية وطنية مستقرة.

الاعتماد التسليحي والاستخباري

التحدي الثالث يتمثل في الاعتماد على الشركاء الخارجيين في مجالات التسليح والتدريب والمعلومات والاستخبارات والتكنولوجيا. التعاون الدولي ليس مشكلة بحد ذاته؛ فلا توجد دولة تعمل في عزلة أمنية كاملة. لكن الاعتماد يصبح مشكلة عندما تتحول بعض القدرات الخارجية إلى حاجة دائمة لا تستطيع الدولة العمل من دونها. فالهدف يجب أن يكون استخدام التعاون الخارجي لبناء القدرة الوطنية، لا تحويله إلى بديل عنها.

لماذا يتعثر الأمن الإقليمي التعاوني؟

الانتقال من نموذج يعتمد على الخارج إلى نموذج قائم على السيادة والتعاون الإقليمي ليس مهمة سهلة. فهو يصطدم بشبكات مصالح نشأت في ظل ضعف الدولة، من اقتصاد غير رسمي وتهريب وعقود ومصالح تستفيد من هشاشة الحدود والمؤسسات. كما أن انعدام الثقة بين القوى الإقليمية يجعل كل دولة تنظر إلى استقرار العراق من زاوية توازناتها الخاصة، وتخشى أحياناً أن يصب في مصلحة محور منافس. ويضاف إلى ذلك غياب منظومة أمن إقليمية جامعة في الشرق الأوسط، ما يجعل التفاهمات غالباً ثنائية أو مؤقتة، وعرضة للتغير مع تبدل الأزمات والسياسات.

الفرص المتاحة أمام العراق

رغم ذلك، يمتلك العراق فرصاً مهمة لإعادة تعريف أمنه. أولها التحول نحو الجيواقتصاد، من خلال مشاريع الربط الكهربائي، وطرق التجارة، وطريق التنمية، والاستثمارات والمشاريع المائية واللوجستية. فكلما ازدادت المصالح الاقتصادية المشتركة بين العراق وجيرانه، أصبح استقراره مصلحة عملية للجميع، لا مجرد مطلب سياسي. كما أن الإرهاق الإقليمي الناتج عن سنوات الصراع يفتح مجالاً أوسع أمام العراق للعب دور الوسيط بدل أن يبقى ساحة للصراع. ويضاف إلى ذلك تنامي وعي مجتمعي يطالب بسيادة الدولة، وحصر السلاح، ورفض تحويل البلاد إلى صندوق رسائل للقوى الخارجية.

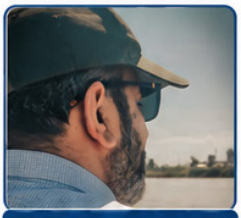
خريطة طريق لعقيدة أمنية سيادية

يحتاج العراق أولاً إلى عقد وطني أمني يتجاوز الأحزاب والمكونات، ويحدد بصورة واضحة معنى السيادة، ومصادر التهديد، والمصلحة الوطنية العليا. ويحتاج ثانياً إلى توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، بحيث تخضع جميع القوى المسلحة لقيادة واحدة وقانون واحد وسلسلة قرار موحدة، من دون ازدواجية في المرجعيات أو استخدام القوة. ولا يقتصر ذلك على الدمج الإداري أو إعادة توزيع التشكيلات، بل يشمل توحيد العقيدة والتدريب والتمويل والتسليح وآليات المساءلة، وربط القرار العملياتي بالمؤسسات الدستورية حصراً، بما يمنع نشوء مراكز قوة موازية للدولة. كما يحتاج ثالثاً إلى اعتماد سياسة حياد استراتيجي إيجابي، لا تعني العزلة، بل بناء علاقات متوازنة وشفافة مع القوى الإقليمية والدولية، على أساس المعاملة بالمثل والمصلحة الوطنية. وأخيراً، ينبغي تطوير مفهوم للأمن الإقليمي التضامني يقوم على المصالح المشتركة واحترام السيادة، بدلاً من منطق المحاور والاستقواء المتبادل. وهذا يتطلب دبلوماسية أمنية نشطة تجعل العراق طرفاً في بناء التفاهمات الإقليمية، لا مجرد ساحة تتلقى نتائجها، وتربط الأمن بالطاقة والتجارة والمياه والنقل والاستثمار، بحيث تصبح كلفة زعزعة العراق أعلى من كلفة التعاون معه.

الخاتمة

لقد قطع الخطاب السياسي العراقي شوطاً مهماً في تبني مفاهيم السيادة وحصر السلاح والتوازن الإقليمي، لكن العقيدة الأمنية الميدانية ما تزال متأخرة عن هذا التحول. والحقيقة الأساسية التي ينبغي أن يدركها العقل السياسي العراقي هي أن السيادة الخارجية انعكاس مباشر للتماسك الداخلي. فلا يمكن بناء علاقة متوازنة مع الخارج إذا بقي القرار الأمني موزعاً، ولا يمكن إنشاء منظومة إقليمية متكافئة إذا لم يحسم العراق أولاً معضلته الداخلية. لذلك فإن البداية الحقيقية تكون من احتكار الدولة لقرار الحرب والسلم، وتوحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية، وصياغة عقيدة أمن قومي وطنية تُكتب أول سطورها بلغة عراقية خالصة. عندها فقط يمكن للعراق الانتقال من أمن يقوم على الحاجة إلى الخارج إلى أمن ينتج قوته من الداخل، ويتعاون مع محيطه من موقع السيادة، لا من موقع الارتهان.

العراق وإعادة تعريف التهديد الإقليمي



حسن النحوي



> مصلحة العراق في تغيير قواعد الصراع، وبناء أمن تتولى دول المنطقة تقريره، لا أن يبقى ساحة لصراعات الأخرين.

الانفتاح على الخليج ضمن مشروع

- الخلافات قابلة للتفاوض ومصالح مشتركة في استقرار الحدود وحماية التجارة والطاقة.
- يجب أن يقترن الحوار بمسار ينهي الوصاية العسكرية الأجنبية.
- تفاهم الجيران بأنفسهم يمنحهم قدرة على معالجة الخلافات.
- بغداد يجب أن تطرح مقترحات واضحة ومتابعة الاتفاقات وربطها بمصالح عراقية محددة.

لماذا العراق مع إيران؟

- علاقة استراتيجية وجغرافية لا يمكن تجاهلها.
- إيران طرف أصيل في إنتاج أمن المنطقة.
- محاولات عزل إيران تزيد من اعتماد المنطقة على الخارج.
- الشراكة مع إيران تمنح العراق موقعا لبناء تفاهم إقليمي من مصالح مشتركة.

من يعرف التهديد في المنطقة؟

الرؤية الأمريكية:
إيران مصدر الخطر والقواعد الأجنبية ضمانة للاستقرار.

نتيجة هذا التصور:
التفاوض على حدود القوة الإيرانية وبقاء القوة الأمريكية فوق النقاش.

موقف العراق:
الاعتراض على أصل هذه المعادلة والدفع نحو أمن تصنعه دول المنطقة.

مواطن الخلل الداخلي

- نفوذ قوى داخلية تستفيد من استمرار الخلل.
- محاصصة وفساد يعرقلان بناء دولة قوية.
- مؤسسات أمنية لم تصل إلى مستوى التحديات الحديثة.
- الاعتماد على أسلحة وتقنيات متقدمة (رصد جوي، دفاع جوي، بحرية، حرب إلكترونية).
- تحديث التدريب والانتقال من الأسلوب الكلاسيكي إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية.

إرث الاحتلال في بنية الدولة



- قوانين بريمر والتشريعات ما بعد 2003 أعـادت تشكيل المؤسسات.
- تفكيك مؤسسات الدولة وانهيار الرقابة وتوسع الفساد.
- مراجعة هذه القوانين عبر المؤسسات الدستورية.
- إعلان ما يجب تغييره وربطه بأثره في حياة العراقيين ومحاسبة المسؤولين.

النفط والقرار السياسي



- عائدات العراق مودعة في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.
- التحكم بالدولار أداة ضغط سياسي على بغداد.
- الحاجة إلى بدائل مصرفية ورقابة تمنع الفساد.
- استعادة حرية التصرف بالثروة شرط لاستقلال القرار السياسي.

عقبات إقليمية ودولية

- الولايات المتحدة لا تسمح بجيش عراقي قوي ومستقل.
- إسرائيل ودول الجوار تعارض تسليح العراق.
- تدخلات إقليمية (أمريكا، تركيا، إيران) تؤثر في القرار العراقي.
- محاولات إفشال أي تقارب إقليمي مستقل.

خطوات عملية لدور عراقي مختلف

1. طرح مبادئ أمن إقليمي مستقل.
2. مسار دائم مع إيران ودول الخليج.
3. ربط خفض التوتر بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي.
4. إصلاح الداخل وتعزيز المؤسسات بالتوازي مع المسار الإقليمي.

الخلاصة



- قوة العراق تنمو بقدرته على جمع دول المنطقة حول مصالح مشتركة.
- إنهاء الهيمنة الأجنبية شرط لأمن مستدام واستقرار إقليمي حقيقي.
- العراق ليس مجرد مضيف للمؤتمرات، بل يمكن أن يكون صانع قواعد الأمن في المنطقة.
- استعادة القرار المستقل تبدأ من الداخل وتستند إلى شراكات إقليمية متوازنة.

العراق وإعادة تعريف التهديد الإقليمي

حسن النحوي

تبدأ مشكلة الدور العراقي حين تُختزل مهمة بغداد في تقريب المواقف بين أطراف يحدد غيرها قواعد الصراع وحدوده. فالعراق، الذي دفع ثمناً باهظاً للاحتلال والاضطراب الإقليمي، يملك مصلحة مباشرة في تغيير هذه القواعد، وفي بناء منظومة أمن تتولى دول المنطقة نفسها تحديد أسسها ومساراتها. وتمنحه علاقته بإيران فرصة للتحرك في هذا الاتجاه، إذا امتلك مشروعاً واضحاً، وعالج القيود الداخلية التي ما زالت تكبل قراره. ويتوقف هذا الانتقال على قدرة بغداد على تحديد ما تريده من الحوار، والدفاع عنه، وربط علاقاتها الخارجية بمشروع يعيد للعراق موقعه في تقرير شؤون المنطقة. يتقدم سؤال التهديد على أي بحث في الترتيبات الأمنية. فالمنطقة التي تعرضت للحروب والتدخلات الأمريكية تُدفع، وفق الرؤية الأمريكية، إلى اعتبار إيران مصدر الخطر الرئيس، والتعامل مع القواعد الأجنبية بوصفها ضمانة للاستقرار. وعند قبول هذه الفرضية، تصبح مهمة الحوار محصورة في التفاوض على حدود القوة الإيرانية، فيما تبقى القوة الأمريكية خارج دائرة النقاش. وهنا تقع مسؤولية بغداد في الاعتراض على أصل هذه المعادلة، لا الاكتفاء بالتفاوض داخل حدودها. وتمنح التجربة العراقية هذا الاعتراض أساساً يتجاوز الخلاف السياسي مع واشنطن. فقد اختبر العراق نتائج خضوع مصيره للاحتلال، وما ترتب على ذلك من تفكيك للمؤسسات واضطراب طويل الأمد. ومن موقع هذه التجربة، يستطيع العراق أن يدفع نحو تصور أمني يقوم على قدرة دول المنطقة على حماية نفسها، ورفض الاعتداء على أراضيها، وتحرير علاقاتها من الإكراه الخارجي. وتخطئ بغداد حين تبحث عن دور إقليمي من خلال تخفيف صلتها بطهران طلباً للقبول الأمريكي، لأن هذا المسار يمنح واشنطن سلطة غير مباشرة على تحديد علاقات العراق وحدود حركته. وفي المقابل، تفتح الشراكة مع إيران مجالاً أمام بغداد للمساهمة في بناء تفاهمات تنطلق من مصالح المنطقة نفسها. فإيران، بما تملكه من موقع جغرافي وقدرات سياسية وعسكرية واقتصادية، طرف أصيل في معادلة الأمن الإقليمي، ومحاولات عزلها أو محاصرتها تدفع المنطقة إلى مزيد من الاعتماد على الحماية الخارجية. وكل ترتيب أمني يستبعد طهران أو يسعى إلى تطويقها يضع العراق تحت ضغط الاختيار بين مصالحه مع جار رئيسي وبين متطلبات السياسة الأمريكية. ومن هنا يصبح الانفتاح العراقي على دول الخليج جزءاً من مشروع ذي وجهة واضحة، لا مجرد سياسة توازن مؤقتة. فالخلافات بين دول المنطقة قابلة للتفاوض، كما أن مصالحها المشتركة في حماية الحدود والتجارة والطاقة والممرات الاقتصادية تتيح بناء اتفاقات عملية قابلة للاستمرار. لكن استمرار الوجود العسكري الأمريكي، وما يمنحه لواشنطن من قدرة على التأثير وفرض الخيارات، يعرقل تشكل إرادة إقليمية مستقلة. ولذلك ينبغي أن يقترن الحوار الإقليمي بمسار يعيد مسؤولية الأمن تدريجياً إلى دول المنطقة نفسها. فالتفاهم الذي يصنعه الجيران مباشرة يمنحهم قدرة أكبر على معالجة الخلافات قبل تحولها إلى أزمات مفتوحة أو ساحات صراع بالوكالة. وتتقدم بغداد نحو دور مختلف عندما تضع تقليص الهيمنة الخارجية في صلب الحوار الإقليمي. فمن مصلحة العراق أن يتفق جيرانه على حماية الحدود والمنشآت الحيوية وطرق التجارة، وأن تُبنى آليات تمنع استخدام أراضي أي دولة للإضرار بدولة أخرى. وتمنحه شراكته مع إيران موقعاً يمكنه من الدفع نحو هذا الاتجاه، مع توسيع الحوار مع دول الخليج بما يحرر العلاقة بين الطرفين من التدخل الخارجي. ويبدأ وزن العراق الحقيقي عندما يربط هذا المشروع باستعادة قدرته على حماية قراره. وهذا يقتضي أن تبادر بغداد إلى صياغة المقترحات، لا أن تكتفي بدور ناقل الرسائل، وأن تربط الملفات التي يتفاوض عليها الجيران بمصالح عراقية محددة، حتى يكون لها أثر فعلي في النتائج التي تخرج بها الاجتماعات والحوارات. وتكمن صعوبة المهمة في أن النفوذ الخارجي لم يقتصر على الوجود العسكري، بل امتد إلى بنية الدولة نفسها. فقد أعاد الاحتلال تشكيل جانب من المؤسسات والقواعد التي تحكم الاقتصاد وإدارة الموارد، وسط تفكيك واسع لأجهزة الدولة وضعف في الرقابة. وفي هذا المناخ اتسع الفساد، ونمت مصالح داخلية وجدت في ضعف المؤسسات وسيلة لحماية مكاسبها. ولذلك تواجه بغداد، في سعيها إلى الاستقلال، قيوداً داخلية يستمر نفوذها باستمرار الخلل الذي خلفته تلك المرحلة. ومن هنا تكتسب مراجعة قوانين برمير والتشريعات والأنظمة التي نشأت في مرحلة الاحتلال معناها السياسي. فالمراجعة لا تتعلق بالماضي وحده، بل تفتح سؤالاً حول كيفية إدارة العراق اليوم، والجهات التي تستفيد من بقاء اقتصاده ومؤسساته على حالهما. وتقع على السلطات العراقية مسؤولية تحديد ما بقي نافذاً من تلك النصوص، ومراجعة ما يقيد مصالح البلد من خلال المؤسسات الدستورية. وبعد مرور كل هذه السنوات، لم يعد من الممكن تحميل الاحتلال وحده مسؤولية استمرار الخلل، لأن المسؤولية تنتقل أيضاً إلى من يملك صلاحية الإصلاح ويُحجم عنه. وتبدأ جدية المراجعة بإعلان النصوص المراد تعديلها، وشرح أسباب ذلك، وربط العمل التشريعي بأثره في حياة العراقيين وقدرة دولتهم، حتى يتحول الاعتراض على إرث الاحتلال إلى إجراءات قابلة للمتابعة والمحاسبة. وتكشف عائدات النفط جانباً مهماً من حجم الرهان. فأموال العراق تمر عبر ترتيبات مالية دولية تمنح واشنطن قدرة مؤثرة في الوصول إلى الدولار والنظام المصرفي العالمي. وهكذا لا تبقى العلاقة المالية منفصلة عن السياسة، بل تمتد آثارها إلى قدرة العراق على اتخاذ مواقف مستقلة وتحمل تبعاتها. واستعادة مساحة أوسع من حرية التصرف بهذه الإيرادات تحتاج إلى بناء بدائل مصرفية أكثر تنوعاً، وحماية التجارة والمدفوعات، وتطوير النظام المالي الداخلي، بالتوازي مع رقابة صارمة تمنع انتقال المال من دائرة الضغط الخارجي إلى شبكات الفساد الداخلي. ففي هذه الملفات يتحدد مقدار القوة التي تستطيع بغداد أن تحملها إلى أي تفاوض بشأن مستقبل المنطقة. وتبدأ الخطوة العملية بطرح عراقي لمبادئ أمن إقليمي مستقل، وفتح مسار دائم للحوار مع إيران ودول الخليج، يتابع الاتفاقات ويحتوي الحوادث ويربط خفض التوتر بتقليص الاعتماد على الوصاية العسكرية الأجنبية. ويجب أن يتقدم إصلاح الداخل بالتوازي مع هذا المسار، لأن تأجيل أحدهما يضعف الآخر بصورة مباشرة. كما أن البدء بملفات قابلة للإنجاز، مثل حماية الحدود والممرات التجارية والطاقة والتعاون الاقتصادي، يمنح الأطراف فرصة لاختبار قدرتها على العمل المشترك، وبناء مصالح متبادلة تساعدها على مقاومة الضغوط التي تستهدف إفشال التقارب، وتثبيت الحوار بوصفه خياراً دائماً لا استجابة مؤقتة للأزمات. ويملك العراق فرصة لإحداث تحول في المنطقة إذا حدد وجهة دوره بوضوح، واستند إلى علاقاته مع إيران ودول الخليج، وعالج ما يقيد دولته وموارده في الداخل. فقوة بغداد لا تنبع من قدرتها على نقل الرسائل بين الخصوم فحسب، بل من قدرتها على جمع دول المنطقة حول مصالح تتولى هي حمايتها وإدارتها. وعندها يتحول العراق من وسيط يعمل داخل قواعد يضعها الآخرون إلى شريك في صياغة تلك القواعد، وقوة تدفع نحو إنهاء الظروف التي جعلت أرضه ميداناً لصراعات الخارج. فاستقلال الدور العراقي يبدأ عندما تتطابق سياسته الإقليمية مع مشروع داخلي يعيد للدولة قدرتها على اتخاذ القرار، ويحمي مواردها، ويجعل أمن المنطقة مسؤولية دولها لا نتيجة لإرادة القوى الخارجية.

العراق
دولة أم غنيمة؟
محمد باقر الصدر واقتصاد المحاصصة



خليل القاضي



1 مفارقة العراق



بلد غني بالنفط وموارد ضخمة



اقتصاد يعجز عن توفير فرص العمل ودولة تتعثر في تحويل الثروة إلى تنمية

2 فكر محمد باقر الصدر

مرتكزات «اقتصادنا»

- الاقتصاد منظومة قيم وليست حسابات فقط
- تعدد أشكال الملكية
- الحرية الاقتصادية ضمن ضوابط
- العدالة الإجتماعية

3 المحاصصة في العراق

توزيع الموارد وفق النقوذ لا وفق الكفاءة ← عقود ومشروعات ← تعيينات ومناصب ← تفاهمات سياسية

4 المال العام مسؤولية وليس غنيمة



- الثروة النفطية ملك لجميع العراقيين
- مسؤولية تجاه المجتمع والأجيال المقبلة
- شفافية العقود والإنفاق
- تدقيق مستقل للمشروعات
- كشف تضارب المصالح
- محاسبة المسؤولين على نتائج قابلة للقياس

5 العدالة ليست حصصاً سياسية

تقافو الفرص في العمل والخدمات ≠ تمثيل سياسي بين المكونات

المشكلة ليست في التنوع
بل في غياب قواعد الإنصاف والمواطنة

6 الإعتماد على النفط.. حلقة مفرغة

وظائف وعقود ومناصب ← إنفاق حكومي واسع ← إيرادات النفط ← تعزز المحاصصة وتضعف الإنتاج ← مركزية الدولة ← وظائف وعقود ومناصب

7 مداخل الإصلاح الاقتصادي

- منافسة عادلة وقطاع خاص منتج تحت الرقابة
- إصلاح المؤسسات وإعادة هيكلتها
- ربط التعليم والتدريب بحاجات سوق العمل
- تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تطوير الزراعة والصناعة اللوجستية

8 تحفظ مهمة

- «اقتصادنا» ليس برنامجاً تفصيلياً للمحاصصة الحالية
- أزمة العراق لا تفسر بالعامل الاقتصادي وحده
- تطبيق الأفكار نحتاج إلى أدوات قانونية ومؤسسية حديثة
- تجنب توظيف فكر الصدر سياسياً

9 الخلاصة

الدولة أداة لخدمة المجتمع لا غنيمة تتقاسمها القوى.

الإصلاح يبدأ من تحويل الثروة إلى اقتصاد منتج، وإرساء قواعد العدالة والمساءلة، ليصبح سؤال «دولة أم غنيمة؟» معياراً لمستقبل العراق.



العراق: دولة أم غنيمة؟ محمد باقر الصدر واقتصاد المحاصصة

خليل القاضي

كيف يتحول بلد يمتلك واحدًا من أكبر الاحتياطيات النفطية إلى اقتصاد يعاني ضعف القدرة على توفير فرص العمل؟ وكيف تتحول موارد مالية ضخمة إلى موازنات متضخمة، من دون أن تنعكس بالقدر نفسه على الصناعة والزراعة والبنية التحتية ومستوى الخدمات؟ لا تكمن المفارقة العراقية في نقص الثروة، بل في طبيعة العلاقة بين المال العام والسلطة وطريقة إدارة الموارد. ومن هنا تصبح المحاصصة أكثر من صيغة سياسية لتوزيع المناصب؛ فهي مدخل لفهم جانب من الاختلال الذي أصاب مؤسسات الدولة وآليات توزيع الموارد والفرص. وفي هذا السياق، تتيح إعادة قراءة كتاب «اقتصادنا» لمحمد باقر الصدر فرصة لاستعادة سؤال اقتصادي وأخلاقي بالغ الأهمية: لمن تُدار الثروة، وما الوظيفة التي ينبغي أن تؤديها في المجتمع؟

الاقتصاد بوصفه منظومة قيم ومؤسسات

لم يتعامل الصدر مع الاقتصاد باعتباره أرقامًا للإنتاج والاستهلاك والتوزيع فحسب، بل نظر إليه من خلال التصورات التي تحكم الملكية والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي نقده للنظامين الرأسمالي والماركسي، سعى إلى صياغة تصور يقوم على تعدد أشكال الملكية، ووجود مساحة للمبادرة الاقتصادية الفردية ضمن ضوابط اجتماعية وأخلاقية، وتحقيق قدر من العدالة يمنع تحول الثروة إلى أداة للهيمنة أو الإقصاء. ولا تكمن أهمية هذه المبادئ بالنسبة إلى العراق المعاصر في تحويل كتاب كُتب في سياق تاريخي مختلف إلى برنامج حكومي جاهز، بل في استخدامها بوصفها أسئلة نقدية يمكن من خلالها اختبار الواقع. فالمشكلة ليست فقط مقدار ما يملكه العراق، وإنما كيفية إدارة ما يملكه، ومن يستفيد منه، وما إذا كانت الثروة تتحول إلى أصول إنتاجية وفرص مستدامة أم إلى موارد يجري استهلاكها وإعادة توزيعها عبر الدولة.

المحاصصة حين تنتقل من السياسة إلى الاقتصاد

لا تتوقف آثار المحاصصة عند تشكيل الحكومات أو توزيع الوزارات. فالمشكلة تصبح أعمق عندما تنتقل التفاهمات السياسية إلى التعيينات والعقود والمشاريع وإدارة المؤسسات العامة. ولا يعني ذلك أن كل قرار اقتصادي أو إداري في العراق نتيجة مباشرة للمحاصصة، لكن الخطر يظهر عندما تتحول مؤسسة الدولة من أداة لتنفيذ سياسة عامة إلى مساحة لتثبيت نفوذ جهة سياسية أو حماية مصالحها. عندئذ تتراجع معايير الكفاءة والجدوى الاقتصادية أمام حسابات النفوذ، ويتحول الوصول إلى السلطة من مسؤولية عن إدارة الموارد إلى وسيلة للتأثير في كيفية توزيعها. وهنا يصبح السؤال الاقتصادي جزءًا من السؤال السياسي: هل تُدار المؤسسة لتحقيق المصلحة العامة، أم لحماية موقع الجهة التي تسيطر عليها؟

النفط ملك عام ومسؤولية عامة

من الزاوية التي تطرحها فلسفة الملكية والمسؤولية في «اقتصادنا»، لا يمكن النظر إلى الثروة النفطية بوصفها مالًا متاحًا للحكومة لتتصرف به بعيدًا عن مسؤوليتها تجاه المجتمع. فالنفط مورد عام، واستنزافه اليوم يعني استخدام أصل لا يمكن تعويضه للأجيال المقبلة. ولذلك فإن المسؤولية لا تقتصر على توزيع إيراداته، بل تشمل الطريقة التي تتحول بها هذه الإيرادات إلى تعليم وطاقة ونقل وصناعة وزراعة وبنية تحتية وقدرة إنتاجية دائمة. ولا تصبح هذه الفكرة الأخلاقية سياسة عامة إلا عندما تترجم إلى مؤسسات: شفافية في العقود والإنفاق، وتدقيق مستقل، وإعلان تضارب المصالح، وتقييم اقتصادي للمشاريع، ومحاسبة المسؤول على النتائج. فالقول إن المال مال الشعب يفقد معناه إذا لم يستطع الشعب معرفة أين أُنفق، ولماذا أُنفق، وما الذي تحقق به.

العدالة ليست تقاسمًا للمناصب

تكشف مسألة العدالة كذلك الفرق بين التمثيل السياسي والإنصاف الاقتصادي.فتوزيع المناصب بين المكونات قد يعالج جانبًا من مشكلة المشاركة السياسية، لكنه لا يضمن تكافؤ المواطنين في الوظائف والخدمات والتعليم والاستثمار.وحين يصبح الحصول على فرصة عمل أو عقد أو خدمة مرتبطًا بالوساطة أو القرب من شبكات النفوذ، تتراجع المواطنة أمام العلاقات الخاصة.لذلك لا يكون البديل عن المحاصصة بإقصاء مكون أو استبدال احتكار سياسي بآخر، بل بناء قواعد عامة تنطبق على الجميع، بحيث تصبح الكفاءة والاستحقاق والحاجة معايير للوصول إلى الفرص.فالعدالة المؤسسية لا تعني أن تحصل كل جماعة سياسية على جزء من الدولة، بل أن يحصل كل مواطن على حقوقه من الدولة وفق القانون.

الاقتصاد الريعي يغذي الصراع على الدولة

غير أن إصلاح توزيع الموارد لا يكفي ما دام الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والإنفاق الحكومي. فعندما تكون الدولة أكبر مصدر للوظائف والعقود والاستثمارات، تصبح السيطرة على مؤسساتها ذات قيمة اقتصادية هائلة. وكلما زادت مركزية الدولة في توزيع الفرص، اشتدت المنافسة السياسية عليها.ومن هنا فإن تنويع الاقتصاد ليس مسألة تتعلق بالنمو وحده، بل يمكن أن يكون جزءًا من إصلاح العلاقة بين السياسة والاقتصاد. فتطوير الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يوسع مصادر الدخل والعمل خارج الوظيفة الحكومية. كما أن ربط التعليم والتدريب بحاجات سوق العمل يساعد على نقل الشباب من انتظار التعيين العام إلى المشاركة في اقتصاد أكثر تنوعًا. وكلما اتسعت قاعدة الإنتاج المستقل عن الدولة، تراجع موقع الحكومة بوصفها الموزع شبه الوحيد للفرص.

لا احتكار للدولة ولا خصخصة للفوائد

يساعد مفهوم تعدد أشكال الملكية عند الصدر على تجاوز ثنائية مبسطة بين دولة تسيطر على الاقتصاد بالكامل وسوق تُترك من دون ضوابط. فليس كل مشروع عام ناجحًا لأنه مملوك للدولة، كما أن الخصخصة ليست إصلاحًا في ذاتها إذا انتهت إلى نقل الاحتكار من مؤسسة حكومية إلى شركة مرتبطة بمراكز النفوذ. المطلوب هو تقييم المؤسسات وفق وظيفتها وكفاءتها وأهميتها الاستراتيجية.فما يمكن إصلاحه ينبغي إصلاحه، وما يحتاج إلى إعادة هيكلة ينبغي إخضاعه لذلك، ويمكن فتح مجالات أوسع أمام قطاع خاص منتج يعمل في ظل المنافسة والرقابة ومنع الاحتكار. والدولة القوية ليست بالضرورة الدولة التي تنتج كل شيء، بل الدولة التي تضع قواعد واضحة للسوق، وتحمي المنافسة والحقوق، وتدير القطاعات الاستراتيجية بكفاءة، وتمنع تحويل الملكية العامة أو الخاصة إلى مصدر للامتياز السياسي.

قراءة الصدر لا تعني تحميله مشكلات الحاضر

من الضروري، مع ذلك، عدم إسقاط أفكار «اقتصادنا» بصورة آلية على الواقع العراقي الراهن. فالكتاب لم يُكتب لمعالجة نظام المحاصصة بصورته الحالية، ولم يقدم خطة تفصيلية لإصلاح الإدارة أو الموازنة أو القطاع المصرفي العراقي المعاصر. كما أن أزمة العراق نتاج عوامل تاريخية وسياسية ومؤسساتية واقتصادية متشابكة لا يمكن تفسيرها بنظرية واحدة. ولهذا فإن قيمة العودة إلى الصدر لا تكمن في البحث عن وصفة جاهزة، وإنما في استعادة الأسئلة التي طرحها حول العدالة والملكية والمسؤولية الاجتماعية للاقتصاد، ثم ترجمة هذه المبادئ باستخدام أدوات العصر: القانون، والحوكمة، والشفافية، والمنافسة، والمؤسسات المستقلة، والسياسات المالية والإنتاجية الحديثة.

الخلاصة

إن أهمية إعادة قراءة محمد باقر الصدر اليوم لا تكمن في استخدام اسمه لمنح الشرعية لهذا المشروع السياسي أو ذاك، بل في إخضاع السياسات العراقية لأسئلة واضحة: هل تحمي الدولة الثروة العامة أم تسمح باستنزافها؟ هل تحول النفط إلى أصول إنتاجية أم إلى إنفاق يتكرر حتى تنضب موارده؟ هل تفتح الفرص على أساس المواطنة والكفاءة، أم تجعل النفوذ السياسي بوابة للوصول إليها؟ العراق لا يعاني من فقر الموارد، بل من ضعف القدرة على تحويل الموارد إلى اقتصاد منتج ومؤسسات عادلة. ومن هنا يمكن أن تصبح إعادة قراءة «اقتصادنا» مفيدة، بشرط ألا تكون بديلًا عن الإصلاح الفعلي. فالثروة مسؤولية عامة، والعدالة حق مؤسسي لا حصة سياسية، والقطاع الخاص ينبغي أن يكون مجالًا للإنتاج لا للاحتكار، والدولة ينبغي أن تكون حارسة للمصلحة العامة لا غنيمة تتوزع بين القوى. وعندها يصبح سؤال «دولة أم غنيمة؟» أكثر من عنوان سياسي؛ يصبح معيارًا اقتصاديًا للحكم على مسار العراق: هل تُستخدم السلطة لإعادة توزيع النفوذ والثروة بين مراكز القوة، أم لبناء دولة تحول مواردها إلى إنتاج وفرص وحقوق وكرامة ومستقبل للأجيال المقبلة؟

ساحة الوثبة في بغداد: بين خروج الإنجليز وخروج الأمريكيين



السيد جعفر الحسني البغدادي

تاريخ يتكرر بأدوات مختلفة والمقاومة مستمرة



اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SOFA) 2008

- العائدات النفطية تودع في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك
- أكبر سفارة في العالم (أكثر من 3000 موظف)
- انسحاب جميع القوات الأمريكية في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2011

معاهدة بورتسموث (جبر – بيفن) 1948

- التدخل في السياسة الخارجية
- استخدام السكك والطرق والمواصلات
- حق العودة إلى القواعد الجوية (الحبانية والشعيبة)

ما بعد 2011

استمرار النفوذ بأدوات جديدة

- نفوذ اقتصادي ودبلوماسي عبر المبعوثين وملفات الطاقة والمال والأمن

2026

إعلان إنهاء الوجود العسكري

- إعلان إنهاء الوجود العسكري في أيلول 2026

2011

الانسحاب العسكري

- اكتمال الانسحاب الأمريكي في الموعد المحدد

1948 وثبة كانون

- إلغاء المعاهدة رسمياً بعد سقوط الملكية عام 1958
- بيان عبد الإله: "المعاهدة لا تحقق أماني البلاد"
- سقوط شهداء ومنهم فتاة الجسر وجعفر الجواهري
- مظاهرات واسعة في بغداد ومدن أخرى

أوجه الاختلاف

- السياق التاريخي: استعمار مباشر (بريطاني) مقابل نفوذ غير مباشر (أمريكي)
- طبيعة الأدوات: قواعد عسكرية مقابل نفوذ مالي ودبلوماسي
- المدى الزمني: معاهدة 1948 ألغيت عام 1958 مقابل استمرار النفوذ بعد 2011
- بيئة إقليمية مختلفة وتعقيدات أكبر في العصر الحالي



أوجه التشابه

- اتفاقيات تحت عنوان «الخروج» لكنها تحفظ النفوذ
- استخدام أدوات عسكرية (اقتصادية، سياسية، ثقافية)
- رفض شعبي واسع ومظاهرات
- محاولات فرض الوصاية على القرار الوطني

الاستنتاج

ساحة الوثبة ليست مجرد ذكرى، بل رمز لوعي شعبي متجدد.

الاحتلال قد يغير ثوبه، لكن الوعي الوطني هو الحصن الذي يحوّل كل معاهدة تبعية إلى وثبة جديدة.



ساحة الوثبة في بغداد: بين خروج الإنجليز وخروج الأمريكيين

السيد جعفر الحسني البغدادي

تحمل ساحة الوثبة في بغداد دلالة تتجاوز كونها مجرد تقاطع مروري في شارع الرشيد، فهي شاهد على لحظة فارقة في الوعي السياسي العراقي، وعلى مرحلة أدرك فيها العراقيون أن مفهوم الاحتلال لا يقتصر بالضرورة على وجود الجيوش والقواعد العسكرية، بل يمكن أن يمتد إلى أشكال سياسية واقتصادية ودبلوماسية مختلفة تؤثر في القرار الوطني. وتعود هذه الدلالة إلى عام ١٩٤٨، حين وقعت الحكومة العراقية معاهدة بورتسموث مع بريطانيا في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير من ذلك العام. وقد عُرفت المعاهدة أيضاً باسم «معاهدة جبر – بيفن»، نسبة إلى رئيس الوزراء العراقي صالح جبر ووزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن. وجاءت هذه المعاهدة في مرحلة كانت بريطانيا تسعى فيها إلى إعادة ترتيب نفوذها في العراق بعد الحرب العالمية الثانية، تحت عنوان إعادة تنظيم العلاقة بين البلدين والخروج من الشكل السابق للوجود البريطاني. غير أن بنود المعاهدة، بحسب ما قرأه العراقيون في ذلك الوقت، كشفت عن استمرار نفوذ واسع لبريطانيا، وإن تغيرت صورته وأدواته. فقد احتفظت بريطانيا بحق العودة إلى قواعدها الجوية في الحبانية والشعيبة، واستخدام السكك والطرق والمواصلات، إلى جانب استمرار تأثيرها في عدد من الملفات المرتبطة بالسياسة الخارجية. ولذلك رأى العراقيون أن الحديث عن الخروج لا يعني بالضرورة انتهاء النفوذ، وأن الاستقلال السياسي الحقيقي لا يتحقق بمجرد تغيير الشكل القانوني للعلاقة مع الدولة الأجنبية. ومن هنا بدأ يتشكل وعي سياسي يرى أن السيادة لا تُقاس فقط بوجود القوات الأجنبية أو غيابها، وإنما بقدرة الدولة على إدارة شؤونها ومواردها وقراراتها من دون خضوع لإرادة خارجية.

وثبة كانون ورفض التبعية

أثارت المعاهدة موجة واسعة من الغضب الشعبي، وانطلقت الاحتجاجات في ما عُرف لاحقاً بـ«وثبة كانون» عام ١٩٤٨. وخرجت مظاهرات واسعة في بغداد ومدن أخرى، رافضة المعاهدة وما اعتبره المحتجون استمراراً للنفوذ البريطاني في العراق بصيغة جديدة. وسقط خلال تلك المظاهرات عدد من الشهداء، من بينهم من عُرفت بـ«فتاة الجسر»، وكذلك جعفر الجواهري، شقيق الشاعر محمد مهدي الجواهري. وتحولت الاحتجاجات إلى واحدة من أبرز محطات الاعتراض الشعبي على السياسة الرسمية المرتبطة بالعلاقة مع بريطانيا. وأمام اتساع الاحتجاجات، اضطر الوصي عبد الإله إلى الاجتماع بخمس وعشرين شخصية سياسية، وصدر بعد ذلك بيان يؤكد أن المعاهدة «لا تحقق أماني البلاد». وقد عكس هذا الموقف حجم الضغط الشعبي الذي فرضته الشوارع العراقية في تلك المرحلة، وقدرة الاحتجاج على دفع السلطة إلى مراجعة موقفها. لكن المعاهدة لم تُسقط رسمياً إلا بعد سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨. ومع ذلك، بقيت وثبة كانون حاضرة في الذاكرة السياسية، لأنها جسدت مبكراً رفض العراقيين لأي صيغة يرون فيها انتقاصاً من سيادة الدولة أو استمراراً لنفوذ خارجي تحت عنوان جديد. ومن هنا تغير اسم الساحة التي كانت تُعرف بـ«ساحة الوصي» إلى «ساحة الوثبة»، لتصبح شاهداً رمزياً على انتفاضة شعبية ارتبطت برفض التبعية والدفاع عن القرار الوطني.

عودة النمط بعد عام ٢٠٠٣

بعد عقود من تلك الأحداث، عاد العراق إلى مواجهة سؤال مشابه بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، ولكن في ظروف مختلفة وأدوات جديدة. فقد أدى الوجود العسكري الأمريكي إلى إعادة طرح قضية السيادة والاستقلال السياسي، ثم جاءت اتفاقية الإطار الاستراتيجي واتفاقية تنظيم وجود القوات عام ٢٠٠٨ بوصفهما إطاراً لتنظيم العلاقة بين بغداد وواشنطن. ونصت الاتفاقية على انسحاب جميع قوات الولايات المتحدة من الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبالفعل، اكتمل الانسحاب العسكري ضمن الموعد المحدد. لكن انتهاء الوجود العسكري المباشر لم يكن، وفق هذه القراءة، نهايةً للنفوذ الأمريكي في العراق. فقد استمرت العلاقة بأشكال سياسية واقتصادية ودبلوماسية مختلفة، وأصبح النفوذ أكثر ارتباطاً بالمؤسسات والاقتصاد والمال، بدلاً من اقتصاره على الوجود العسكري المباشر. ومن أبرز مظاهر هذا النفوذ استمرار الوجود الدبلوماسي الأمريكي الكبير في بغداد، من خلال سفارة واسعة تضم أعداداً كبيرة من الموظفين، وتمارس أدواراً تتجاوز في نظر البعض الوظيفة الدبلوماسية التقليدية، لتصل إلى التأثير في عدد من الملفات الداخلية والخارجية.

الاقتصاد بوصفه أداة نفوذ

غير أن الجانب الأكثر تأثيراً في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري يتمثل في المجال الاقتصادي. فالعراق يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تشكل نحو ٩٠٪ من ميزانية الدولة، فيما تُودع العائدات النفطية العراقية في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وهذا الواقع يمنح الولايات المتحدة، بحسب هذه القراءة، مساحة واسعة للتأثير السياسي والاقتصادي في العراق، لأن ارتباط الموارد المالية العراقية بالنظام المالي الأمريكي يجعل القرار الاقتصادي العراقي شديد الحساسية تجاه أي إجراءات أو ضغوط يمكن أن تمارسها واشنطن. ومن هنا يتضح أن أشكال النفوذ لا تحتاج دائماً إلى قواعد عسكرية أو قوات منتشرة على الأرض. فقد تتغير الوسائل، بينما يبقى التأثير قائماً من خلال الاقتصاد والمال والعلاقات الدبلوماسية والمؤسساتية. ولهذا، فإن إعلان إنهاء الوجود العسكري في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ لا يعني بالضرورة نهاية العلاقة المؤثرة بين العراق والولايات المتحدة. فبعد تراجع الشكل العسكري المباشر، سارعت واشنطن، وفق هذا التصور، إلى تعزيز أدوات أخرى من خلال مبعوثين ومسؤولين رفيعي المستوى يعملون في ملفات الطاقة والمال والأمن. وبذلك انتقل مركز الثقل من القوة العسكرية المباشرة إلى الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، وهي أدوات قد تكون أقل وضوحاً من القواعد العسكرية، لكنها لا تقل تأثيراً في صناعة القرار.

من بورتسموث إلى النفوذ الحديث

وعند المقارنة بين عام ١٩٤٨ وما جرى بعد عام ٢٠٠٣، تظهر فكرة أساسية واحدة: النفوذ الخارجي يستطيع تغيير أدواته من مرحلة إلى أخرى. ففي مرحلة بورتسموث كان الحديث عن القواعد الجوية والطرق والمواصلات وتأثير بريطانيا في السياسة الخارجية. أما في المرحلة الحديثة، فقد أصبحت أدوات التأثير أكثر تنوعاً، لتشمل الاقتصاد والمال والطاقة والعلاقات الدبلوماسية إلى جانب الملفات الأمنية. وهذا لا يعني أن المرحلتين متطابقتان، فلكل منهما ظروفها السياسية والتاريخية، لكنه يوضح أن مفهوم السيادة لا يمكن اختزاله في وجود جندي أجنبي على الأرض أو خروجه منها. فالسيادة الحقيقية ترتبط بقدرة الدولة على امتلاك قرارها السياسي والاقتصادي، وإدارة مواردها، وتحديد علاقاتها الخارجية وفق مصالحها، بعيداً عن أي ضغط يجعل خياراتها مرهونة بإرادة أخرى.

ساحة الوثبة والذاكرة السياسي

من هنا، لا تبدو ساحة الوثبة مجرد ذكرى جامدة مرتبطة بحدث مضى قبل عقود، بل تحولت إلى رمز سياسي يحمل في داخله معنى الاعتراض الشعبي على التبعية. وقد بقيت الساحة خلال العقود اللاحقة مرتبطة بمظاهر الاحتجاج الشعبي، كما ظلت في السنوات العشر الأخيرة مسرحاً لمظاهرات وتحركات سياسية واجتماعية متعددة. إن قيمة هذه الساحة لا تكمن فقط في اسمها أو موقعها، وإنما في ما تمثله من ذاكرة سياسية. فهي تذكّر العراقيين بمرحلة استطاع فيها الشارع أن يفرض نفسه على معادلة سياسية مرتبطة بعلاقة العراق بقوة خارجية، وأن يحول رفض المعاهدة إلى موقف وطني واسع. كما تذكر بأن أشكال السيطرة لا تبقى ثابتة، بل تتغير وفق الظروف. فقد يكون النفوذ عسكرياً في مرحلة، واقتصادياً في أخرى، ودبلوماسياً أو سياسياً في مرحلة ثالثة. ولهذا فإن الوعي الشعبي يبقى عاملاً أساسياً في حماية السيادة، لأن إدراك طبيعة النفوذ ووسائله هو الخطوة الأولى في التعامل معه. وفي النهاية، فإن ساحة الوثبة تحمل رسالة تتجاوز حدود المكان والزمان. فهي تربط بين تجربة عام ١٩٤٨ وتجارب العراق اللاحقة، وتؤكد أن الاحتلال أو النفوذ الخارجي قد يغير شكله وأدواته، لكن جوهر القضية يبقى واحداً قدرة الدولة على امتلاك قرارها وحماية مصالحها. وكلما بقي المجتمع العراقي واعياً لأشكال التدخل والنفوذ، بقيت ساحة الوثبة حاضرة في الوجدان، لا بوصفها مجرد اسم في جغرافية بغداد، بل رمزاً لفكرة تقول إن كل محاولة لفرض التبعية يمكن أن تولد في المقابل وعياً جديداً، وأن كل صيغة تنتقص من القرار الوطني قد تواجه، عاجلاً أم آجلاً، وثبة جديدة.

نافذة العملة
مرآة أزمات العراق



محمد حسن الساعدي



اقتصاد ريعي معتمد على النفط

أكثر من 90% من إيرادات العراق العامة من النفط

تأثير أسعار النفط على السياسة النقدية

عند انخفاض أسعار النفط

- تراجع الإيرادات العامة
- معضلة استهلاك الاحتياطيات أو السماح بانخفاض قيمة العملة
- أثار تضخمية على المواطن

عند ارتفاع أسعار النفط

- تدفق السيولة إلى خزينة الدولة
- تعزيز الاحتياطيات
- دعم قيمة الدينار

السياسة النقدية في العراق

الواقع الحالي
إدارة أزمات أكثر من التخطيط الاستراتيجي

الهدف الأساسي
حماية العملة الوطنية وضمان الاستقرار المالي

منذ عام 2003
البنك المركزي في قلب المعادلة بين الضغوط السياسية والتحديات الاقتصادية

ملف حساس ومعقد
ليست مجرد أدوات مالية بل انعكاس لتوازن القوي بين الدولة والسوق

التضخم: عبء دائم على المواطن



- ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية
- تضخم مستورد مرتبط بسعر الدولار وكلفة الاستيراد
- أدوات البنك المركزي محدودة الفعالية
- يهدد الاستقرار الاجتماعي

نافذة بيع العملة: أداة ضرورية أم باب للفساد؟



الانتقادات

- اتهامات بالفساد وغسيل الأموال
- كشف هشاشة البنية الاقتصادية
- اعتماد مفرط على الدولار
- ضعف الثقة بالعملة الوطنية

الإيجابيات المعلنة

- توفير الدولار للتجار والمستوردين
- المساهمة في ضبط السوق
- تلبية احتياجات الاقتصاد الريعي

البعد الدولي الضغوط الخارجية



- ألولايات المتحدة تتحكم بتدفق الدولار
- أي توتر سياسي ينعكس على السياسة النقدية
- فرض قيود على التحويلات المالية
- تشديد الرقابة على المصارف العراقية
- ارتباط السياسة النقدية بمعادلات جيوسياسية تتجاوز حدود العراق

استقلالية البنك المركزي والتدخلات السياسية

البنك المركزي
يؤكد أن دوره الاستقرار النقدي وليس تمويل الدولة

الحكومات المتعاقبة
تنظر إليه كأداة لتمويل العجز

واقعياً
تدخلات مباشرة وغير مباشرة

نظرياً
مؤسسة مستقلة

ما المطلوب؟

- تنويع مصادر الدخل
- تطوير القطاعات الإنتاجية
- منح البنك المركزي استقلالية حقيقية
- ربط السياسة النقدية بسياسات مالية وتنموية متكاملة

التحديات المستمرة

- تأثر بالصدمات الخارجية
- تدخلات سياسية تحد من الاستقلالية
- ضعف القطاعات الإنتاجية
- اعتماد مفرط على النفط

النجاحات المحققة

- اصلاحات على النظام المصرفي
- بناء احتياطيات مالية معتبرة
- استقرار نسبي لسعر الصرف

الخلاصة

السياسة النقدية في العراق هى مرآة لأزماته البنيوية. ولا تتحول من إدارة أزمات إلى أداة لبناء اقتصاد مستقر إلا عبر استقلالية حقيقية وتنويع الاقتصاد.

نافذة العملة- مرآة أزمات العراق

محمد حسن الساعدي

تمثل السياسة النقدية في العراق واحداً من أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في المشهد الاقتصادي والسياسي، لأنها لا تقتصر على مجموعة من الأدوات المالية المستخدمة لتثبيت الأسعار أو ضبط التضخم، بل تعكس بصورة مباشرة طبيعة التوازن بين الدولة والسوق. ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، ظل البنك المركزي العراقي في قلب هذه المعادلة، محاولاً رسم مسار نقدي يحمي العملة الوطنية ويحافظ على الاستقرار المالي، وسط تداخل الضغوط السياسية بالتحديات الاقتصادية. ويزداد تعقيد هذه المهمة لأن العراق يعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة. وقد جعل هذا الاعتماد السياسة النقدية شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. فعندما ترتفع أسعار النفط، تتدفق إيرادات أكبر إلى خزينة الدولة، وتتوسع قدرة البنك المركزي على تعزيز احتياطياته والمحافظة على استقرار الدينار. أما عندما تنخفض الأسعار، فتتراجع الإيرادات، وتزداد الضغوط على المالية العامة وعلى سوق الصرف في آن واحد. وهنا يجد البنك المركزي نفسه أمام معادلة صعبة: إما استخدام جزء من الاحتياطيات للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتوفير احتياجات السوق من العملة الأجنبية، أو السماح بتراجع قيمة الدينار وما يرافق ذلك من آثار تضخمية تنعكس مباشرة على المواطن. وقد جعلت هذه المعادلة السياسة النقدية العراقية، في مراحل عديدة، أقرب إلى إدارة الأزمات والاستجابة للصدمات منها إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.

نافذة بيع العملة وإشكالية الاعتماد على الدولار

تعد نافذة بيع العملة من أبرز أدوات السياسة النقدية التي أثارت جدلاً واسعاً في العراق. فهناك من ينظر إليها بوصفها وسيلة أساسية لضبط السوق وتوفير الدولار للتجار والمستوردين وتمويل التجارة الخارجية، في حين يرى آخرون أنها تحولت في فترات معينة إلى منفذ للفساد وغسل الأموال وتحويل العملة إلى الخارج. وقد ظل البنك المركزي يدافع عن هذه الآلية باعتبارها ضرورة تفرضها طبيعة الاقتصاد الريعي واعتماده الواسع على الاستيراد. غير أن استمرار الحاجة الكبيرة إليها كشف في الوقت نفسه عن هشاشة البنية الاقتصادية؛ إذ يعتمد السوق العراقي على الدولار بدرجة كبيرة في التجارة الخارجية وبعض المعاملات، وهو ما يضعف حضور الدينار بوصفه أداة ادخار وتبادل مستقرة، ويجعل العملة الوطنية أكثر تعرضاً للضغوط. فكلما ارتفع الطلب على الدولار، ازدادت حساسية السوق لأي تغيير في تدفق العملة الأجنبية أو إجراءات التحويلات المالية. ولهذا لا يمكن معالجة مشكلة سعر الصرف من خلال أدوات البنك المركزي وحدها، لأن جانباً كبيراً من المشكلة يرتبط بطبيعة الاقتصاد نفسه، وبضعف الإنتاج المحلي والاعتماد المرتفع على السلع المستوردة.

استقلالية البنك المركزي وضغوط السياسة المالية

واجهت السياسة النقدية كذلك تحدياً مستمراً يتعلق باستقلالية البنك المركزي. فمن الناحية القانونية والمؤسسية، يُفترض أن يعمل البنك باعتباره مؤسسة مستقلة هدفها الأساسي الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. إلا أن الواقع السياسي والاقتصادي كثيراً ما فرض ضغوطاً مباشرة أو غير مباشرة على قراراته. فالحكومات المتعاقبة كانت تنظر أحياناً إلى الأدوات النقدية بوصفها وسيلة للمساعدة في تغطية الالتزامات المالية أو تخفيف ضغوط الإنفاق العام، بينما يؤكد البنك المركزي أن وظيفته الأساسية ليست تمويل الدولة، بل المحافظة على قيمة العملة واستقرار الأسعار وسلامة النظام المالي. وقد أدى هذا التوتر بين متطلبات السياسة المالية واستقلالية السياسة النقدية إلى جعل البنك المركزي في موقع حساس بين منطق الاقتصاد ومتطلبات السلطة التنفيذية. فالتوسع في الإنفاق العام يرفع حجم السيولة والطلب، في حين يُطلب من البنك في الوقت نفسه الحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف، وهو ما يجعل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لا يمكن تجاوزها.

التضخم وحدود الأدوات النقدية

ظل التضخم من أبرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية العراقية، خصوصاً مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية والخدمات. وتنعكس هذه الارتفاعات مباشرة على مستوى معيشة المواطن. ويحاول البنك المركزي استخدام أدوات تقليدية، مثل التحكم بالسيولة وأسعار الفائدة وبعض الإجراءات المرتبطة بالائتمان، إلا أن فاعلية هذه الأدوات تبقى محدودة في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد. فالتضخم في العراق لا ينتج دائماً عن زيادة الطلب المحلي وحدها، بل يرتبط أيضاً بسعر الدولار وأسعار السلع العالمية وكلفة الاستيراد. ولهذا فإن جانباً مهماً من التضخم في العراق هو تضخم مستورد، وهو ما يجعل السياسة النقدية غير قادرة بمفردها على معالجة جذوره. فالحد من التضخم بصورة مستدامة يحتاج إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتحسين البنية التحتية، وتقليل الاعتماد على الواردات، وليس فقط إلى تعديل أسعار الفائدة أو التحكم بحجم السيولة.

البعد الدولي للسياسة النقدية

ترتبط السياسة النقدية العراقية أيضاً بالبيئة المالية الدولية، وبشكل خاص بالعلاقة مع الولايات المتحدة والنظام المالي القائم على الدولار. فحركة التحويلات الخارجية وتدفق العملة الأمريكية إلى العراق تخضع لمنظومة رقابية ومالية دولية تؤثر بصورة مباشرة في أداء المصارف العراقية وفي سوق الصرف. وقد ظهرت آثار هذا الارتباط بوضوح في فترات تشديد الرقابة على التحويلات المالية أو فرض قيود على عدد من المصارف، حيث انعكس ذلك سريعاً على الطلب على الدولار وعلى الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي.وهذا الواقع يجعل السياسة النقدية العراقية عرضة ليس فقط للعوامل الاقتصادية الداخلية، بل أيضاً لمعادلات جيوسياسية ومالية تتجاوز حدود العراق. ومع ذلك، لا يعني هذا أن القرار النقدي العراقي فاقد للاستقلال بالكامل، بل يعني أن الاقتصاد يعمل داخل نظام مالي عالمي يجعل أي دولة شديدة الاعتماد على الدولار أكثر حساسية للتغيرات في القواعد والقيود الدولية.

النجاحات وحدودها

لا يمكن إنكار أن البنك المركزي حقق خلال مراحل مختلفة نجاحات مهمة؛ فقد تمكن من الحفاظ على استقرار نسبي لسعر الصرف في فترات متعددة، وبنى احتياطيات مالية معتبرة، وساهم في إدخال إصلاحات على النظام المصرفي وتطوير أدوات الدفع والتحويل. غير أن هذه النجاحات تبقى محدودة أمام حجم التحديات البنيوية التي يواجهها الاقتصاد العراقي. فالبنك المركزي لا يستطيع، مهما بلغت كفاءة سياسته، أن يعوض بمفرده ضعف الصناعة والزراعة، أو أن يحل مشكلة الاعتماد المفرط على النفط، أو أن يعالج الاختلالات الكبيرة في الإنفاق العام. ومن هنا فإن نجاح السياسة النقدية يحتاج إلى سياسة مالية متوازنة، وإلى إصلاحات اقتصادية وتنموية توسع قاعدة الإنتاج وتزيد الإيرادات غير النفطية.

الخاتمة

تمثل السياسة النقدية في العراق مرآة واضحة لأزمات الاقتصاد البنيوية؛ فهي تكشف الاعتماد المفرط على النفط، وضعف القاعدة الإنتاجية، والحاجة المستمرة إلى الدولار، إضافة إلى الضغوط السياسية التي قد تحد من استقلالية المؤسسات الاقتصادية. وإذا أراد العراق بناء سياسة نقدية أكثر قوة واستقراراً، فعليه ألا يكتفي بإدارة سعر الصرف أو التحكم بالسيولة، بل أن يعيد النظر في هيكل اقتصاده بصورة شاملة، ويمنح البنك المركزي استقلالية حقيقية، ويضمن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والتنموية. كما ينبغي العمل على تنويع مصادر الدخل،وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الثقة بالدينار، وتحديث النظام المصرفي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد والدولار بصورة تدريجية.وعندها فقط يمكن أن تتحول السياسة النقدية من أداة لإدارة الأزمات والاستجابة للصدمات إلى أداة فاعلة في بناء اقتصاد متوازن ومستقر، قادر على حماية قيمة العملة الوطنية، ودعم التنمية، والمحافظة على القوة الشرائية للمواطن، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

طريق التنمية:
ممرّ يعبر المحافظات أم يُنمّيها؟



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي



1 الممرّ أم التنمية؟

ممرّ تنمية
نقل + مصانع + مخازن + خدمات + فرص عمل
تنمية للمحافظات على طول الطريق

ممرّ نقل
يربط نقطتين
الحدود التركية — ميناء الفاو
مرور فقط

2 أرقام المشروع

- أكثر من 1.5 مليون وظيفة غير مباشرة
- نحو 100 ألف وظيفة مباشرة
- نحو 17 مليار دولار
- 1175 كم سكة حديد مزدوجة مكهربة
- 1190 كم طريق سريع

3 الخطر: أثر النفق

المحافظات تصبح أرض عبور ← ضعف التوقف والاستثمار المحلي ← مرور سريع

4 أين تذهب القيمة؟

الحدود شمالاً (مع تركيا)	المحافظات الوسطى (على طول الطريق)	الميناء جنوباً (ميناء الفاو)
• مركز عبور دولي • فرص اقتصادية كبيرة	• محطات لوجستية • مناطق صناعية • فرص عمل محلية	• بوابة التجارة الدولية • قيمة مضافة كبيرة

عدالة تنموية للمحافظات

5 التمويل والحوكمة

- **شفافية الشروط** + رقابة برلمانية + نشر العقود
- مقترح تمويل مع تركيا: شركات تركية مقابل النفط
- تمويل المرحلة الأولى: قرض من البنك الدولي

6 الدرس المقارن

السكة والميناء لا يصنعان مدينة وحدهما

مدينة ← وظائف ← إنتاج ← نفل

كازاخستان (خورغوس)

7 ما العمل؟

1. **مخطط إقليمي لممر التنمية** — رؤية متكاملة تربط المحافظات بالمشاريع والخدمات
2. **محتوى محلي ملزم** — إلزام الشركات بالاستثمار والتشغيل المحلي
3. **استرداد القيمة لتمويل الخدمات المحلية** — توجيه جزء من العوائد لتنمية المحافظات

الخلاصة

طريق التنمية لا يُقاس بما يمرّ عبر العراق فقط، **بل بما يتركه داخل المحافظات.**

طريق التنمية: ممرٌّ يعبر المحافظات أم يُنمّيها؟

تركي عامر تايه عبدالله الزيدي

لنتخيّل قطار حاويات يخرج من ميناء الفاو، فيقطع أكثر من ألف كيلومتر نحو الحدود التركية، ويمر بمحاذاة مدن عراقية عديدة من الجنوب إلى الشمال، لكنه لا يتوقف فيها إلا لأسباب تشغيلية محدودة. تصل البضائع إلى أوروبا، ويتحول العراق إلى حلقة سريعة في التجارة الدولية، بينما تبقى المدن الواقعة على المسار متفرجة على القطار وهو يعبر أراضيها. هذا هو السيناريو الذي ينبغي أن نخشاه أكثر من تعثّر المشروع نفسه. فنجاح «طريق التنمية» لا ينبغي أن يُقاس بعدد القطارات والشاحنات التي تعبر العراق فقط، بل بقدرته على خلق إنتاج وفرص عمل واستثمارات وخدمات داخل المحافظات التي يمر بها.

مشروع يتقدم والتمويل ما زال قيد التشكيل

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ أعلنت وزارة النقل أن العراق وتركيا يناقشان إنشاء صندوق لتمويل تنفيذ أجزاء من طريق التنمية، بحيث تتولى شركات تركية أعمالاً مقابل ترتيبات مرتبطة بالنفط العراقي. كما أوضحت الوزارة أن المشروع ما يزال في مراحل التصميم التفصيلي، وأن مرحلة موازية لتطوير شبكة السكك الحالية من بغداد إلى البصرة وأم قصر جنوباً، ومن بغداد إلى الموصل شمالاً، يجري تمويلها بقرض من البنك الدولي. وتُقدّر كلفة المشروع بنحو ١٧ مليار دولار، ويشمل ممراً برياً وسكة حديدية مزدوجة تمتدان قرابة ١٢٠٠ كيلومتر بين الفاو والحدود التركية. وفي الوقت نفسه، طرحت أنقرة تصوراً أوسع للممر ليشمل مستقبلاً خطوطاً لنقل النفط والغاز والكهرباء، بما يعني أن المشروع قد يتحول من طريق للنقل إلى بنية تحتية اقتصادية وطاقة إقليمية.

ممر نقل أم ممر تنمية؟

في التخطيط الإقليمي هناك فرق جوهري بين «ممر النقل» و«ممر التنمية». الأول يربط نقطتين ويختصر الوقت والكلفة بينهما. أما الثاني فيحوّل المسار نفسه إلى شريط اقتصادي تتجمع حوله المصانع والمخازن والمناطق اللوجستية والخدمات والسكن وفرص العمل. السكة وحدها لا تصنع التنمية. بل قد تؤدي، إذا صُممت بوصفها ممراً مغلقاً، إلى ما يعرف بـ«أثر النفق»: تقرّب طرفي الطريق من بعضهما، لكنها لا تمنح المناطق الواقعة بينهما فائدة تذكر. فالقرية التي يمر بجانبها القطار من دون محطة أو طريق رابط قد تتحمل الضجيج وتقسيم الأراضي من دون أن تستفيد من حركة التجارة. المشكلة إذن ليست في طول السكة، بل في عدد الروابط التي تصلها بالاقتصاد المحلي.

الخريطة التنموية أهم من خريطة المسار

انشغل النقاش العام كثيراً بالسؤال عن التمويل: من سيدفع؟ وما شروط النفط مقابل التنفيذ؟ وهذه أسئلة ضرورية، لأن أي اتفاق طويل الأجل يتعلق بالنفط يجب أن يكون واضحاً من حيث الكلفة والالتزامات والعائد. لكن السؤال الموازي هو: أين ستقام العقد اللوجستية؟ وأي المحافظات ستحتضن مناطق صناعية؟ وأين ستكون محطات الشحن والتفريغ؟ وكيف ستُربط المدن الثانوية بالطريق؟ وما الذي سيحدث للأراضي الزراعية والقرى الواقعة قرب المسار؟ من دون إجابات مكانية دقيقة، تبقى وعود الوظائف والاستثمار أرقاماً عامة لا نعرف أين ستظهر فعلياً. فالعدالة المكانية تقتضي ألا تتركز القيمة المضافة في الفاو جنوباً أو عند المنفذ الحدودي شمالاً، بينما تتحول المحافظات الوسطى إلى أرض عبور فقط. فإذا تحمّلت مدينة آثار المشروع، فمن الطبيعي أن تحصل أيضاً على جزء من فوائده الاقتصادية. وتزيد أهمية هذا السؤال لأن التقديرات الرسمية والإعلامية تتحدث عن نحو مئة ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من مليون ونصف المليون فرصة غير مباشرة. لكن قيمة هذه الأرقام لا تظهر إلا عندما تتحول إلى خريطة واضحة: أين ستنشأ الوظائف؟ وما نسبة العمالة المحلية؟ وما المحافظات التي ستحتضن الأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بالممر؟

درس خورغوس: العبور لا يصنع مدينة

التجارب الدولية تقدم تحذيراً مهماً. ففي كازاخستان أُنشئ ميناء خورغوس الجاف على الحدود مع الصين، وخُطط بجواره لتطوير مدينة نوركنت ومناطق اقتصادية تستفيد من حركة التجارة بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا. لكن تقريراً لمجلة «يوروموني» عام ٢٠١٨ أشار إلى أن نوركنت كانت تضم نحو أربعة آلاف نسمة فقط، رغم الطموحات الكبيرة المعلنة حول توسعها المستقبلي. الدرس هنا ليس أن التجربة فشلت نهائياً، بل أن حركة الحاويات وحدها لا تكفي لصناعة مدينة منتجة. يمكن للقطارات أن تتضاعف، بينما تبقى المصانع وفرص العمل المحلية أقل بكثير من التوقعات إذا لم توجد سياسة صناعية ومكانية تسبق حركة النقل. ولهذا يجب أن يتعلم العراق من التجارب التي بنت البنية التحتية أولاً ثم انتظرت التنمية كي تأتي وحدها.

العقد التنموية بدلاً من توزيع الوعود

الحل الأكثر واقعية هو تحديد عدد محدود من «العقد التنموية» على طول المسار، بدلاً من محاولة توزيع مشاريع صغيرة وغير مترابطة في كل مكان. يمكن أن تضم كل عقدة محطة لوجستية، ومنطقة صناعية، ومخازن، وخدمات جمركية، ومراكز تدريب، وسكناً للعاملين، وربطاً جيداً بالطرق المحلية. ويجب اختيار هذه العقد وفق معايير واضحة: حجم السكان، والبطالة، وقربها من الأسواق، وتوافر الأراضي، وإمكانات الصناعة والزراعة المحلية. بهذه الطريقة لا يصبح طريق التنمية خطاً يمر في المحافظات، بل شبكة تربط اقتصاداتها بالأسواق الإقليمية.

النفط مقابل التنفيذ يحتاج إلى شفافية

إذا اتجه العراق فعلاً إلى إنشاء صندوق مع تركيا لتمويل المشروع مقابل النفط، فيجب ألا يقتصر النقاش على حجم التمويل. من الضروري معرفة آلية التسعير، ومدد الالتزام، ونوع الشركات المنفذة، وضمانات الأداء، ونسبة المحتوى المحلي. فالنفط مورد سيادي وناضب، واستخدامه في تمويل بنية تحتية طويلة الأجل قد يكون خياراً اقتصادياً مقبولاً إذا كانت شروطه عادلة وشفافة، لكنه يصبح عبئاً إذا استُخدم من دون مقارنة واضحة بالبدائل التمويلية. كما ينبغي أن تتضمن العقود نسباً معلنة للعمالة العراقية والمقاولين المحليين ونقل المعرفة، حتى لا تتحول الأعمال الكبرى إلى سوق مغلقة للشركات الخارجية.

حماية الأرض من المضاربة

من أخطر الآثار الجانبية لأي مشروع ضخم ارتفاع أسعار الأراضي قبل وصول التنمية الفعلية. فما إن يُعلن عن محطة أو منطقة صناعية حتى يبدأ المضاربون بشراء الأراضي المحيطة، وقد ترتفع الأسعار إلى درجة تجعل المشروعات المنتجة نفسها أكثر كلفة. ولهذا ينبغي للمحافظات أن تجمد مؤقتاً تغيير استعمالات الأراضي حول المواقع المحتملة إلى حين اكتمال المخطط، وأن تعتمد آليات لاسترداد جزء من الزيادة في قيمة الأرض الناتجة عن الاستثمار العام. ويمكن أن تذهب هذه الإيرادات إلى صناديق محلية تمول الماء والصرف والمدارس والطرق في المناطق التي تستقبل المشروع.

الخاتمة

وُصف طريق التنمية بأنه «النهر الثالث» للعراق، وهي استعارة تحمل معنى مهماً. فالأنهار لم تصنع حضارة العراق لأنها عبرت أرضه فقط، بل لأن الناس شقوا منها الجداول إلى الحقول والقرى والمدن. والأمر نفسه ينطبق على هذا المشروع. إذا بقي خطاً سريعاً بين الفاو وتركيا، فقد ينجح كممر دولي بينما يترك جزءاً كبيراً من الداخل العراقي خارج دورة القيمة. أما إذا شُقت منه «جداول اقتصادية» نحو المحافظات، عبر مناطق صناعية ومحطات لوجستية وربط محلي واستثمارات إنتاجية، فإنه يمكن أن يصبح مشروع تنمية حقيقياً. المطلوب، قبل اكتمال التنفيذ، هو مخطط إقليمي معلن يحدد أين ستكون العقد التنموية، وكيف ستتوزع الوظائف، وكيف ستُحمى الأراضي، وما نسبة المحتوى المحلي، وكيف ستدار عوائد ارتفاع قيمة الأرض. فالقطار الذي يعبر العراق ليس إنجازاً بحد ذاته. الإنجاز الحقيقي أن يتوقف اقتصادياً في مدنه، حتى لو لم يتوقف في كل محطة.

الطواف المهين لقافلة بغداد
في حمى الطاغوت الأكبر


الشيخ محمد هادي ملكي

قراءة تحليلية في انكسار الضمير السياسي وانبهار الوفد العراقي بواشنطن

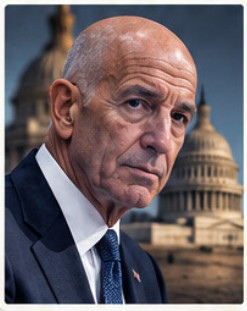


1 حكومة ناقصة في مواجهة مكتملة

- كيف لحكومة تعاني من خلل داخلي أن تدعي القدرة على حل الأزمات وجذب الاستثمارات؟
- حقيبة الداخلية شاغرة تعاني من فراغ خطير.
- الحكومة العراقية لم تستكمل قوامها الوزاري.

> الزيارة لم تكن لإنقاذ الاقتصاد بل لتسجيل الحضور في قائمة الطائعين وتلقي الأوامر من واشنطن.

2 توم باراك ... سفير الظل



- مُكلف من إدارة ترامب بمُتابعة ملفات المنطقة
- مُارس أدواراً مرفوضة في سوريا ولبنان.
- يمثّل قناة خلفية للنفوذ الأمريكي في بغداد.
- يلتقي بأعلى المستويات ويملي الشروط والتوجيهات.

3 السراب الاقتصادي

- تغليف الزيارة بعناوين اقتصادية وشعارات الاستثمار.
- ترامب لا يعنيه سعر الصرف ولا الموازنة.
- تفاخر بقتل قادة المقاومة الذين وصفهم المرجع الأعلى بأبطال "النصر".



> لقد مهدت لكم الطريق إلى السلطة حين قضيت على هؤلاء القادة.

دونالد ترامب
أمام الوفد العراقي

هذه الكلمات قمة الغطرسة والإذلال لكنها قوبلت بصمت مطبق من الجانب العراقي.

4 انفعال رئيس الوزراء



- ظهر مشدوهاً وحائرًا أمام ترامب.
- لم يُملك سوى ردّ متلعثم ومربك.
- يكي سابقًا علي قادة المُقاومة في كربلاء والنجف.
- كان الأجدر أن يكون غضبًا لا صمتا مهينا .

5 أهي تقية شرعية أم سكوت على الدماء



- التقية في الشريعة لحقن دماء المؤمنين لا لحماية كراسي السلطة
- الصمت أمام التفاخر بدماء الأبرار إقرار ضمني بالجريمة.
- ولاء للكراسي والمصالح لا خشية
- هزيمة نفسية تسبق الهزيمة السياسية.

6 أبعاد الزيارة وتداعياتها

- استمرار النفوذ الأمريكي في القرار العراقي.
- إهانة لدماء الشهداء وكرامة الوطن.
- إضعاف موقف العراق المنطقة.
- تكريس التبعية السياسية والأمنية.

7 ما الذي ينبغي أن يفعله العراق؟

- سياسة خارجية تنطلق من ثوابت الأمة وحقوقها.
- بناء قرار وطني مستقل يحمي السيادة والمصالح.
- العودة إلى الشعب والالتزام بدماء الشهداء.
- موقف واضح وحازم يرفض الهيمنة الأمريكية.

الخلاصة



الغزة لا تنال بالسجود على أعتاب الطاغوت، بل بالثبات في وجهه.
إن هذه الزيارة تجسيد لانكسار الضمير السياسي، وتؤكد أن كل تساهل مع الشيطان الأكبر هو عين الخسران والعار. آن الأوان لقافلة بغداد أن تتوب من هذا الحج غير المبارك.

الطواف المهين لقافلة بغداد في حِمى الطاغوت الأكبر

الشيخ محمد هادي ملكي

لم تكن الجولة الأخيرة التي أجراها الوفد الحكومي العراقي في أروقة واشنطن مجرد زيارة دبلوماسية عادية، بل بدت، وفق هذه القراءة، طوافاً سياسياً في رحاب الاستكبار، وإعلاناً صارخاً عن التبعية في حضرة القوة الأمريكية. ويمكن وصف هذه الرحلة بأنها «حج غير مبارك»، بل طواف في حمى الطغيان؛ إذ لم تتجه القافلة إلى ما يعزز سيادة العراق وكرامته، بل شدّت الرحال إلى لقاء من يراه كثيرون مسؤولاً عن دماء العراقيين وقادة المقاومة، وعن سياسات ألحقت بالعراق والمنطقة أضراراً جسيمة. وفيما يلي قراءة تحليلية تستعرض أبعاد هذه الزيارة، وتكشف مظاهر الضعف والانفعال التي رافقتها، وفق منهج نقدي ينطلق من سؤال السيادة والكرامة الوطنية، بعيداً عن التزويق السياسي والخطاب الدبلوماسي المنمق.

أولاً: حكومة ناقصة في مواجهة مكتملة

إن الواقع العراقي الراهن يكشف عن أزمة بنيوية خانقة؛ فالحكومة الحالية لم تستكمل قوامها الوزاري، وما تزال حقيبة الداخلية، وهي من أهم مفاصل الأمن الوطني، شاغرة وتعاني من فراغ واضح. وهنا يثور السؤال: كيف لحكومة تعاني خللاً هيكلياً داخلياً أن تدّعي القدرة على معالجة أزمات كبرى، أو أن تبحث عن إنقاذ اقتصادها عبر استرضاء خصومها؟ إن الحقيقة، وفق هذه القراءة، أن الزيارة لم تكن مجرد محاولة لرفع العقوبات أو جذب الاستثمارات، بل بدت أيضاً وكأنها تسجيل حضور في دائرة القبول الأمريكي، وتلقٍ للرسائل والشروط من البيت الأبيض. فالحكومة التي تريد التفاوض من موقع قوة تحتاج أولاً إلى مؤسسات مكتملة، وقرار وطني موحد، واقتصاد أقل هشاشة أمام الضغط الخارجي.

ثانياً: توم باراك... سفير الظل ومهندس الاختراق

بات توم باراك، المكلّف من إدارة ترامب بمتابعة عدد من ملفات المنطقة، يمثل امتداداً للنفوذ الأمريكي غير المعلن، بعد أدواره في الملفين السوري واللبناني. وهو اليوم يلتقي بمستويات سياسية عليا في العراق، في صورة تثير أسئلة جدية عن طبيعة القنوات التي تستخدمها واشنطن للتأثير في القرار العراقي. فالإدارة الأمريكية لم تعد تكتفي بذراعها الرسمي المتمثل في السفارة، بل توسعت في استخدام مبعوثين وقنوات جانبية لإيصال الرسائل والضغوط مباشرة إلى صانع القرار. وهذا يعيد إلى الأذهان نمط «المفوض الأعلى»، حين يتحول التواصل الدبلوماسي من وسيلة لتنظيم العلاقات بين دولتين إلى أداة للتأثير في القرار السيادي، ويصبح المسؤول العراقي متلقياً أكثر منه شريكاً متكافئاً.

ثالثاً: السراب الاقتصادي والتباهي باغتيال قادة المقاومة

يحاول أعضاء الوفد تغليف رحلتهم بعناوين اقتصادية، زاعمين أنهم سعوا إلى معالجة أزمة مالية وجذب الاستثمارات وتخفيف الضغوط. لكن المشهد الأكثر حساسية تمثل في حديث ترامب عن اغتيال قادة المقاومة، وتقديم ذلك بوصفه إنجازاً سياسياً وأمنياً. وقد نُقل عنه قوله أمام الوفد العراقي: «لقد مهدت لكم الطريق إلى السلطة حين قضيت على هؤلاء القادة». ومثل هذه العبارة تمثل، في نظر منتقدي الموقف، قمة الغطرسة والإذلال، لأنها تتناول دماء شخصيات تحظى بمكانة رمزية كبيرة داخل العراق. ومع ذلك، قوبلت بصمت عراقي أثار استياءً واسعاً، وكأن ما قيل لا يستدعي رداً يوازي خطورته. وهنا لا تعود القضية مجرد خطأ بروتوكولي، بل تصبح سؤالاً عن كرامة الدولة وقدرة ممثليها على الدفاع عن ذاكرة بلدهم أمام رئيس أمريكي يتباهى بقرارات أدت إلى قتل قادة عراقيين وإقليميين. ولا يمكن الفصل بين هذا المشهد وبين طبيعة الخطاب الذي رافق الزيارة. فحين يذهب وفد رسمي إلى واشنطن في ظرف إقليمي مشحون، فإن واجبه لا يقتصر على مناقشة الدولار والاستثمار والعقوبات، بل يشمل أيضاً حماية صورة الدولة ومكانتها وذاكرتها السياسية. فالمسؤول الذي يتحدث باسم العراق لا يمثل حزبه أو موقعه الشخصي فحسب، بل يمثل بلداً دفع أثماناً بشرية وسياسية باهظة خلال العقود الماضية، ولذلك يصبح الصمت في اللحظات الحساسة موقفاً بحد ذاته.

رابعاً: انفعال رئيس الوزراء أمام قاتل الشهداء

يزداد التناقض عندما يُستحضر موقف رئيس الوزراء من قادة المقاومة والشخصيات التي شارك في تشييعها أو عبّر عن الحزن عليها. فالرجل الذي شارك في التشييع المليوني للقائد الشهيد للثورة الإسلامية، الإمام السيد علي الحسيني الخامنئي، وذرف الدموع على جثمانه، وجد نفسه اليوم في البيت الأبيض أمام رئيس أمريكي يعلن مسؤوليته عن قتل قادة في هذا المحور. وكان الأجدر بمن عبّر سابقاً عن حزنه أن يجد في نفسه موقفاً واضحاً، لا صمتاً مرتبكاً. فالرد المتلعثم، وفق هذا المنظور، جسّد مشهداً من الضعف السياسي، وأثار سؤالاً عن تحوّل «التقية» من وسيلة لحفظ النفس والكرامة إلى ذريعة للحفاظ على كرسي السلطة والمصالح الشخصية. فكيف يمكن الجمع بين خطاب داخلي يمتلئ بالحديث عن الوفاء للشهداء ومقاومة الهيمنة، وبين موقف خارجي يتسم بالصمت أمام من يتباهى بقتل هؤلاء القادة؟ هذه المفارقة هي التي تجعل الزيارة تتجاوز حدود البروتوكول لتصبح اختباراً لصدقية الخطاب السياسي نفسه.

خامساً: أهي تقية شرعية أم سكوت على دماء الأبرار؟

يحاول بعض المحللين تبرير هذا الصمت تحت عنوان «التقية» أو الواقعية السياسية، لكن التقية في الشريعة لا تُشرع لحماية المناصب أو المصالح الفئوية، بل لحفظ النفس وحقن الدماء. وحين يتباهى ترامب بقتل قادة المقاومة، فإن الصمت أمامه يطرح تساؤلاً أخلاقياً وسياسياً كبيراً. هل كان الصمت تقديراً للمصلحة العامة، أم خشية من خسارة رضا واشنطن؟ وهل أصبحت المصالح السياسية للحكومة مقدمة على المواقف التي طالما رُفعت أمام الجمهور؟ إن الهزيمة السياسية تبدأ من الداخل عندما يفقد صاحب القرار القدرة على قول ما يؤمن به أو الدفاع عن المبادئ التي بنى عليها خطابه وشرعيته. كما أن تبرير الزيارة بالحاجة الاقتصادية لا يعفي الحكومة من مسؤولية بناء اقتصاد قادر على تقليل الارتهان للخارج. فإذا كان القرار السياسي يتأثر في كل مرة بالخوف على التحويلات المالية أو الاستثمارات أو رضا الإدارة الأمريكية، فإن المشكلة أعمق من زيارة واحدة، لأنها تكشف ضعفاً هيكلياً في أدوات الدولة وقدرتها على حماية قرارها. فالاستقلال السياسي لا يُثبت بالشعارات، بل بالقدرة على إدارة المصالح من دون التضحية بالكرامة أو الذاكرة أو المبادئ المعلنة. والدولة التي تحتاج دائماً إلى طمأنة الخارج قبل اتخاذ قراراتها الداخلية ستظل تعاني نقصاً حقيقياً في مفهوم السيادة، مهما كثرت خطاباتها عن الاستقلال.

الخاتمة

في الوقت الذي يرى فيه قطاع من العراقيين أن إدارة ترامب تتحمل مسؤولية مباشرة عن دماء عراقيين وقادة في محور المقاومة، فإن اختزال الزيارة في الملف الاقتصادي لا يكفي لتفسير الصمت أمام ما عُدّ إهانة سياسية ورمزية. فالمشكلة الجوهرية ليست في ضعف الأداء الدبلوماسي وحده، بل في اهتزاز الضمير السياسي عندما تصبح المصالح الآنية أقوى من المبادئ والذاكرة والكرامة الوطنية. وكان الأجدر بالوفد العراقي أن يوازن بين المصالح الاقتصادية وبين الدفاع عن مواقف الدولة وقواها السياسية أمام جمهورها. وكان الأجدر بقافلة زائري البيت الأبيض أن تحمل موقفاً واضحاً يثبت أن التفاوض لا يعني الخضوع، وأن العلاقة مع الولايات المتحدة لا تستلزم الصمت أمام كل ما يمس كرامة العراق ورموزه. فالعلاقات بين الدول تقوم على المصالح، لكن المصلحة لا تعني القبول بكل شيء، ولا تجعل الصمت أمام الإهانة فضيلة سياسية. إن العزة لا تُنال بالوقوف على أعتاب القوى الكبرى طلباً للقبول، بل ببناء دولة قادرة على التفاوض من موقع الندية، واقتصاد أقل عرضة للضغط، ومؤسسات لا تتغير مواقفها بتغير المكان والجمهور. لقد آن الأوان لأن تراجع الطبقة السياسية العراقية طريقة تعاملها مع واشنطن، وأن تميز بين العلاقة الدبلوماسية الضرورية وبين التبعية السياسية. فالعراق لا يحتاج إلى «حج غير مبارك» جديد، بل إلى قرار وطني يعرف أين يقف، ومتى يقول نعم، ومتى يقول لا. فالسيادة لا تُقاس بعدد الاجتماعات في البيت الأبيض، ولا بعدد الصور التي تُلتقط في واشنطن، بل بقدرة الدولة على حماية كرامتها ومصالحها وذاكرتها السياسية. وكل زيارة لا تحمل هذا المعنى تبقى مجرد رحلة رسمية لا تضيف شيئاً إلى استقلال القرار العراقي.

أقسمتم للعراق فكونوا وزراء للعراق لا لأحزابكم التي رشحتكم



إياد السماوي



أهمية الخطوة

- تضع المسؤولية الوطنية في صدارة واجبات الوزراء
- تذكّر بأن المنصب الوزاري تكليف لخدمة الشعب
- تعزز الثقة بين الدولة والمواطن
- رسالة واضحة: العراق أولاً ولا ولاء يعلو على الوطن

معنى النزاهة في المنصب الوزاري

- رفض الرشوة والهدايا العينية
- الامتناع عن استغلال المنصب للمنافع الشخصية أو الحزبية
- منع تضارب المصالح
- حماية مؤسسات الدولة من الفساد
- محاسبة المسؤولين على نتائج قابلة للقياس

الوزير مسؤول أمام العراق لا أمام الحزب



- يمثل الدولة وليس الحزب الذي رشحه
- يخدم جميع العراقيين من دون تمييز
- يدير مؤسسة عامة ويصون المال العام
- يعمل وفق القانون والمصلحة الوطنية

مخاطر المحاصصة الحزبية

- تحويل بعض الوزارات إلى ساحات نفوذ سياسي
- مقدرات الدولة عرضة للتجاذبات والمساومات
- تراجع الكفاءة والمصلحة العامة أمام حسابات الأحزاب
- إهدار فرص التنمية وتراجع الخدمات للمواطنين

مبادئ لعمل حكومي وطني

1. العراق فوق الأحزاب والمصالح الضيقة
2. العمل كفريق حكومي واحد
3. اعتماد الكفاءة والاستحقاق في التعيينات
4. إدارة الوزارات وفق خطط واضحة وشفافة
5. تقييم الأداء على أساس النتائج لا التبريرات

تحديات العراق تتطلب وزارات فاعلة

- تحسين الكهرباء والخدمات الأساسية
- توفير فرص العمل
- تنويع مصادر الدخل وتحريك القطاعات الإنتاجية
- معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية
- وضع خطط واضحة وجداول زمنية وأهداف قابلة للقياس
- تعزيز الأمن والاستقرار
- حماية الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل
- تطوير الصحة والتعليم



الخلاصة

قسم الشرف والنزاهة ليس احتفالاً عابراً، بل عهد أمام العراق وشعبه. فاجعلوا العراق حزبكم، وشعبه مرجعيتكم، والنزاهة نهجكم، والعمل المخلص طريقكم. فالوطن أكبر من الأحزاب، وحقوق العراقيين أقدس من المصالح السياسية.

أقسمتم للعراق - فكونوا وزراء للعراق لا لأحزابكم التي رشحتكم

اياد السماوي

في خطوة ذات دلالة رمزية وأخلاقية، طلب رئيس مجلس الوزراء من نوابه ووزراء حكومته، عقب اكتمال التشكيلة الوزارية، أداء ما سُمّي «قسم الشرف والنزاهة»، متعهدين فيه بخدمة العراق وشعبه، والالتزام بالدستور والقانون، وصيانة المال العام، والابتعاد عن الولاءات الحزبية والطائفية والعشائرية في إدارة مؤسسات الدولة، ورفض استغلال المنصب لتحقيق منافع شخصية. وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من الرسالة التي تحملها: المنصب الوزاري ليس امتيازًا سياسيًا، بل مسؤولية عامة، والوزارة ليست حصة حزبية، بل مؤسسة يفترض أن تعمل وفق القانون والبرنامج الحكومي والمصلحة الوطنية. غير أن القيمة الحقيقية لأي قسم لا تتحدد بالكلمات التي تُقال في لحظة رسمية، بل بما يتحول إليه من قواعد وسلوك ومحاسبة. فالتعهد بالنزاهة يكتسب معناه عندما ينعكس على القرارات والعقود والتعيينات وإدارة المال العام، وعندما يصبح معيارًا يمكن من خلاله تقييم أداء الوزير ومساءلته. ومن هنا فإن السؤال الأهم ليس ماذا أقسم الوزراء، بل كيف ستترجم الحكومة هذا القسم إلى مؤسسات وإجراءات تحمي القرار التنفيذي من النفوذ غير الرسمي، وتمنع تضارب المصالح، وتربط المسؤولية بالصلاحية والنتيجة.

الوزير مسؤول أمام الدولة

جاء الوزراء إلى الحكومة عبر عملية سياسية شاركت فيها كتل وقوى متعددة، وهذا جزء من واقع النظام السياسي العراقي. لكن دخول الوزير إلى مجلس الوزراء ينبغي أن ينقل مسؤوليته من دائرة الترشيح الحزبي إلى دائرة المسؤولية الدستورية. فالكتلة قد ترشح الوزير وتدعمه سياسيًا، لكن الوزارة بعد تسلمها تصبح جزءًا من السلطة التنفيذية للدولة، وليست امتدادًا تنظيميًا للحزب الذي رشحه. ولهذا فإن استقلال الوزير عن الإملاءات الحزبية لا يعني انفصاله عن رئيس مجلس الوزراء أو الحكومة، بل يعني العكس تمامًا: أن يكون ملتزمًا ببرنامج مجلس الوزراء وقراراته، لا بتوجيهات موازية تأتي من خارج مؤسسات الدولة.فالوزير لا يفترض أن يكون مندوبًا لحزبه داخل الوزارة، ولا أن يتعامل مع الوظائف والعقود والمشاريع باعتبارها مجالًا لتوسيع نفوذ الجهة السياسية التي دعمته. وهذا التمييز ضروري لبناء حكومة متماسكة. فلا يمكن تنفيذ سياسة مالية أو اقتصادية أو أمنية موحدة إذا كانت بعض الوزارات تعمل وفق برامج موازية، كما لا يمكن بناء مساءلة حقيقية إذا كان الوزير محميًا سياسيًا مهما كانت نتائج أدائه.

النزاهة أوسع من رفض الرشوة

يتجاوز مفهوم النزاهة الامتناع عن تلقي الرشوة أو الهدايا، على أهمية ذلك. فالنزاهة في العمل العام تشمل أيضًا منع تضارب المصالح، وعدم استخدام النفوذ لتعيين المقربين، وعدم توجيه العقود والمشاريع إلى جهات مرتبطة بمصالح شخصية أو حزبية، وحماية المعلومات والموارد العامة من الاستغلال. كما تعني النزاهة أن يتحمل الوزير مسؤولية ما يجري داخل مؤسسته، لا أن يكتفي بالقول إن سلوكه الشخصي سليم. فالمسؤول النزيه لا يمتنع عن الفساد فقط، بل يبني منظومة تقلل فرص حدوثه: مناقصات شفافة، وتدقيق مستقل، ورقابة رقمية، وإفصاح عن المصالح ذات الصلة، ومسارات واضحة للشكاوى والتحقيق والمحاسبة. ومن هنا فإن الاختبار الحقيقي لقسم النزاهة هو الانتقال من الأخلاق الفردية إلى الحوكمة المؤسسية. فالدولة لا تستطيع أن تبني نزاهتها على حسن نيات الأشخاص وحده، بل تحتاج إلى قواعد تجعل الانحراف أكثر صعوبة، واكتشافه أسرع، ومحاسبة مرتكبه أكثر وضوحًا.

المال العام هو الاختبار العملي

أحد أهم مجالات اختبار هذا التعهد هو إدارة المال العام. فالعراق يواجه تحديات مالية واقتصادية واسعة، ويحتاج إلى رفع كفاءة الإنفاق، وتقليل الهدر، وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تحقق أثرًا مباشرًا ومستدامًا في حياة المواطنين. وهنا تظهر العلاقة بين النزاهة والكفاءة. فقد يكون المشروع خاليًا من الرشوة المباشرة، لكنه يظل شكلًا من أشكال الهدر إذا كان غير ضروري، أو سيئ التخطيط، أو متعثرًا، أو أعلى كلفة من جدواه الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن حماية المال العام تتطلب تقييمًا حقيقيًا للمشاريع، ومتابعة التنفيذ، وربط الصرف بنسبة الإنجاز، ومحاسبة الجهات التي تسبب التأخير أو تضخم الكلفة دون مبرر.كما ينبغي ألا تتحول الوظيفة العامة إلى أداة للمكافأة السياسية. فالتعيين على أساس القرب والانتماء، حتى من دون دفع رشوة، يضعف المؤسسة، ويحمل الموازنة أعباء طويلة الأمد، ويقوض مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

من القسم إلى مؤشرات أداء

لا تكفي المبادئ العامة إذا لم تحدد الحكومة الطريقة التي ستقيس بها تنفيذها. ويمكن تحويل قسم الشرف والنزاهة من تعهد رمزي إلى ممارسة مؤسساتية عبر وضع مؤشرات أداء واضحة لكل وزارة، تحدد الأهداف والمدة والميزانية والنتائج المطلوبة. فالوزارة المسؤولة عن الكهرباء ينبغي أن تقاس بزيادة ساعات التجهيز، وتقليل الضائعات، وتوسيع القدرة الإنتاجية، وتحسين كفاءة الإنفاق. ووزارة الصحة تقاس بتحسن مستوى الخدمات وتوافر الأدوية وكفاءة المستشفيات. والوزارات الاقتصادية والخدمية تقاس بعدد المشاريع المنجزة وفرص العمل التي أسهمت في توفيرها والأثر الفعلي في حياة الناس. ويمكن دعم ذلك بنشر تقارير دورية تبين ما أنجزته كل وزارة وما تعثر وأسباب التعثر وحجم الإنفاق، بحيث لا تبقى معلومات الأداء حبيسة المكاتب. فالشفافية لا تخدم الرقابة فقط، بل تساعد الحكومة نفسها على اكتشاف الخلل ومقارنة النتائج واتخاذ القرار في الوقت المناسب. وبهذه الطريقة تنتقل المساءلة من الانطباعات السياسية إلى النتائج. فالمواطن لا يحتاج فقط إلى معرفة أن الوزير أعلن التزامه بالنزاهة، بل يريد أن يعرف ماذا وعد، وماذا أنجز، وما الذي تأخر، ومن يتحمل مسؤولية ذلك.

استعادة الثقة بين المواطن والدولة

يكتسب القسم أهمية إضافية في بلد عانى طويلًا من ضعف الثقة بين المواطن وبعض مؤسسات الدولة. وهذه الثقة لا تستعاد بالخطاب وحده، وإنما بتجربة يومية يرى فيها المواطن أن القانون يطبق على الجميع، وأن الشكوى تجد طريقها إلى المعالجة، وأن الفساد لا تحميه الانتماءات، وأن الخدمة تتحسن، وأن الحصول على الوظيفة أو العقد لا يحتاج إلى واسطة سياسية. ولهذا فإن الوفاء بمضمون القسم يقاس بقدرة الحكومة على جعل النزاهة ممارسة يمكن للمواطن ملاحظتها. فكل عقد شفاف، وكل مشروع ينجز في موعده، وكل قرار عادل، وكل مسؤول يخضع للمحاسبة، يعيد جزءًا من الثقة المفقودة. أما إذا بقي القسم بلا آليات متابعة، فقد يتحول مع الوقت إلى مشهد بروتوكولي يفقد أثره. فالتاريخ الإداري لا يقيس الحكومات بعدد التعهدات التي أعلنتها، وإنما بما بنته من مؤسسات وما حققته من نتائج.

الخلاصة

إن قسم الشرف والنزاهة يمكن أن يمثل بداية مهمة إذا عومل بوصفه مدخلًا إلى إصلاح طريقة إدارة الحكومة، لا باعتباره غاية في ذاته. فالولاء للدولة، وحماية المال العام، ورفض الرشوة، والابتعاد عن المحاصصة في الإدارة، كلها مبادئ تحتاج إلى قواعد تنفيذية يمكن قياسها ومراقبتها. والاختبار الحقيقي لن يكون في لحظة ترديد القسم، بل عند أول عقد كبير، وأول تعيين حساس، وأول ملف فساد، وأول تعارض بين المصلحة العامة وضغط حزبي. هناك تظهر قيمة التعهد وحدوده. فالعراق لا يحتاج فقط إلى مسؤولين يعلنون النزاهة، بل إلى مؤسسات تجعل النزاهة جزءًا من طريقة العمل، وتربط الصلاحية بالمسؤولية، والإنفاق بالنتيجة، والمنصب بالمحاسبة.وعندما يصبح الوزير عضوًا في حكومة واحدة قبل أن يكون مرشحًا لكتلة، ويصبح المال العام أمانة لا مورد نفوذ، وتصبح خدمة المواطن معيار النجاح، ينتقل قسم الشرف من الكلمات إلى ممارسة الدولة. فالقسم يذكّر المسؤول بما تعهد به، لكن الإنجاز والمحاسبة هما اللذان يثبتان الوفاء به.

المثقف بين سيكولوجيا الجماهير الرقمية وصمت العقلاء



د. مظهر محمد صالح



1 كيف تتحول الفكرة إلى تهمة؟

اختلاف فكري ← تصنيف هوياتي ← إما معي أو ضدي ← انفعال جماعي ← تشويه واتهام

2 سيكولوجيا الجماهير الرقمية

- الانتماء يضغط على الحكم
- الانتشار ليس برهانا
- التكرار يصنع الألفة

3 قوة الصوت ≠ قوة الحجة



4 صمت العقلاء



له دوافع متعددة:

- تجنب الصدام
- الخوف من الهجوم
- الانشغال والحياد
- تأثير المتفرج

5 المخرج: استعادة المجال العام

الدليل ← الإنصاف ← احترام الكرامة ← حق الاختلاف

الاختلاف حقّ، والنقد بالحجة، والحقيقة لا تقاس بضجيج الجمهور.

الخلاصة

حين يصبح الاختلاف تهمة، يخسر المجتمع قدرته على التفكير الحر.



المثقف بين سيكولوجيا الجماهير الرقمية وصمت العقلاء

د. مظهر محمد صالح

غدت إشكالية الفضاء الرقمي واحدة من أكثر القضايا إيلاماً للمثقف وصاحب الفكر، إذ لم تعد المعاناة مقتصرة على نقد الأفكار ومناقشة الحجج، بل تجاوزت ذلك أحياناً إلى اغتيال السمعة المعنوية، وإطلاق التهم الجاهزة، وتشويه المقاصد، وإقحام الكاتب في أيديولوجيات لا ينتمي إليها. وقد تناول المفكر الأستاذ الدكتور ليث السامرائي هذه الظاهرة في مقاله «الديمقراطية وسيكولوجيا التهمة الجاهزة»، موضحاً أن منطق «إما معي أو ضدي» يقوم على التفكير القطبي، ويقسم العالم إلى أصدقاء وأعداء، ويلغي مساحات الاختلاف والحياد. وتنبع خطورة هذه العقلية من أنها لا تكتفي برفض الرأي، بل تحول الاختلاف إلى تهديد للهوية. فحين يُفهم نقد الفكرة بوصفه اعتداءً على الانتماء، ينتقل الحوار من البحث عن الحقيقة إلى الدفاع عن الذات، وتصبح التهمة وسيلة لإغلاق النقاش بدلاً من مناقشة الحجة.

من نقد الفكرة إلى محاكمة صاحبها

أتاح الفضاء الرقمي لكل فرد مخاطبة جمهور واسع، لكن اتساع إمكان التعبير لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الحوار. فقد يجد المثقف نفسه أمام جمهور ينشغل بهوية قائل الفكرة أكثر من مضمونها، فتُنتزع عباراته من سياقها، ويُدفع إلى الدفاع عن نواياه بدلاً من مناقشة موضوعه. وهنا يتراجع معيار الحجة أمام معيار الانتماء. فقد يُرفض رأي وجيه لأن صاحبه غير مقبول لدى جماعة معينة، وقد يُقبل رأي ضعيف لمجرد صدوره عن شخص يحظى بثقتها. وبذلك يصبح الموقف المسبق من الأشخاص هو الذي يحدد ما يُقبل من الكلام وما يُرفض.

سيكولوجيا الجماهير في البيئة الرقمية

يمكن فهم جانب من هذه الظاهرة بالاستعانة بمفهوم سيكولوجيا الجماهير لدى غوستاف لوبون، مع عدم إسقاط تصوره على البيئة الرقمية حرفياً. فالجمهور الرقمي لا يجتمع في مكان واحد، لكنه قد يتشكل حول قضية أو شخصية أو وسم، وتنتظم تفاعلاته في موجات من التأييد والرفض. وقد ينتقل الحكم بسرعة قبل التحقق من الوقائع، بينما يمنح التكرار بعض الادعاءات شعوراً زائفاً بالصدقية. كما أن المحتوى الذي يثير الغضب أو السخرية قد ينتشر أسرع من التحليل الهادئ، فيتحول الانتشار لدى بعض المتلقين إلى بديل عن البرهان. ولا يعني ذلك أن الجماهير الرقمية كتلة واحدة، لكن خطر الاندفاع يزداد حين تتضافر الانفعالات مع الأحكام المسبقة وضغط الانتماء.

التهمة الجاهزة وإلغاء المساحات الرمادية

إن أخطر ما تنتجه عقلية «إما معي أو ضدي» هو إلغاء المساحات الرمادية التي تسمح للإنسان بأن يتفق مع شخص في قضية ويختلف معه في أخرى، أو ينتقد موقفاً من دون أن ينحاز إلى نقيضه. لكن العقلية القطبية تفسر الاختلاف بوصفه انحيازاً، والحياد مراوغة، والنقد الجزئي عداءً شاملاً. وهكذا يتحول النقاش إلى اختبار للولاء، ويُطلب من المثقف أن يحدد موقعه الأيديولوجي قبل مناقشة الفكرة نفسها. وهذه الآلية تضر بالمجتمع كله، لأنها تضعف فرص الحوار وتحرم المجال العام من المواقف المركبة.

الشعبية الرقمية والتصفيق للمسيء

قد يحظى الخطاب الساخر أو العدائي بتأييد واسع، لا لأنه يقدم حجة قوية، بل لأنه ينسجم مع غضب بعض المتلقين أو يؤكد تصوراتهم المسبقة. وقد يتحول التجريح إلى مادة سهلة التداول، فيما يُكافأ الخطاب الأكثر استفزازاً بمزيد من المشاهدات والتعليقات. غير أن كثرة المؤيدين لا تحول الادعاء إلى حقيقة، كما أن قلة المتفاعلين لا تجعل الفكرة ضعيفة. فالمعيار المعرفي يقوم على قوة الأدلة وسلامة الاستدلال، لا على حجم التصفيق.وفي المقابل، لا ينبغي أن يتحول الدفاع عن المثقف إلى منحه حصانة من النقد. فقد يخطئ ويحتاج إلى مراجعة موقفه، لكن مساءلته يجب أن تتناول ما قاله فعلاً، لا ما يُنسب إليه، وأن تستند إلى شواهد واضحة لا إلى تصنيفات جاهزة.

صمت العقلاء وتأثير المتفرج

لا تتمثل المشكلة دائماً في ارتفاع أصوات المهاجمين، بل قد تكمن أيضاً في صمت من يميزون بين النقد والتشهير ثم يختارون عدم التدخل. وقد يكون الصمت نابعاً من الخوف من الاستهداف، أو تجنب السجال، أو الاعتقاد بأن التدخل لن يغير شيئاً، أو عدم امتلاك معلومات كافية. ولهذا لا يصح اعتبار كل صمت تواطؤاً أو جبناً. ويمكن تفسير بعض حالات الامتناع عن التدخل بما يعرف بـ«تأثير المتفرج»، حيث تتراجع مبادرة الفرد عندما يكون محاطاً بعدد كبير من المشاهدين بسبب توزع المسؤولية أو انتظار الآخرين. ومع ذلك، حين تكون الوقائع واضحة ويكون التشويه ظاهراً، فإن كلمة هادئة تعيد الكلام إلى سياقه قد تكون أكثر فاعلية من سجال طويل. فالإنصاف لا يقتضي خوض كل معركة، لكنه يقتضي ألا يُترك التضليل بلا تصحيح حين يكون التصحيح ممكناً وآمناً.

هل يحتاج المثقف إلى مناصرين أم إلى بيئة عادلة؟

حين يجد صاحب الفكر نفسه أمام موجة من الاتهامات، قد يحتاج إلى من ينصفه، لا إلى من يصفق له. فالمطلوب ليس إنشاء جماعة مضادة ترد على التهم بتهم مشابهة، بل الدفاع عن قاعدة واضحة: الأفكار تُناقش بالحجج، والادعاءات تُختبر بالأدلة، والأشخاص لا يُدانون بسبب نوايا مفترضة أو انتماءات يقررها خصومهم.

كذلك لا ينبغي للمثقف أن يجعل نفسه فوق المساءلة أو أن يعد كل نقد استهدافاً. فاستقلاله الحقيقي يظهر في قدرته على احتمال النقد، والاعتراف بالخطأ حين يثبت، والتمييز بين الاعتراض الذي يطور الفكرة والاعتداء الذي يستهدف صاحبه.

مسؤولية المثقف واستعادة المجال العام

لا تقتصر مسؤولية المثقف على إنتاج المعرفة، بل تمتد إلى حماية شروط الحوار: التثبت من المعلومات، والدقة في النقل، والإنصاف في التأويل، والتمييز بين الرأي والواقعة، ورفض تحويل المنصات الرقمية إلى محاكم شعبية تصدر أحكامها قبل التحقق. كما تقع عليه مسؤولية مقاومة إغراء الجماعة حتى عندما تكون مؤيدة له. فمن يطالب خصومه بالاحتكام إلى العقل لا يستطيع التخلي عن هذا المعيار حين يصفق له أنصاره. فالإنصاف يجب أن يطبق على من نتفق معهم ومن نختلف معهم. وتقع على المؤسسات الثقافية والإعلامية والتعليمية مسؤولية ترسيخ النقاش المسؤول وتعزيز الثقافة الرقمية وتشجيع التحقق من المعلومات. كما ينبغي للمنصات توفير أدوات لمواجهة الإساءة المنظمة والمعلومات المضللة من دون قمع النقد المشروع.

حين يصبح الإنصاف موقفاً شجاعاً

إن أخطر ما يصيب الفضاء الرقمي ليس ارتفاع الأصوات الغاضبة وحده، بل تراجع الاستعداد للدفاع عن معايير الحوار حين ترتفع كلفة الدفاع عنها. فالحقيقة لا تحتاج إلى حشود تصفق لها بقدر ما تحتاج إلى عقول تفحصها، والعدالة لا تتحقق بكثرة المؤيدين، بل بإنصاف المختلفين والاحتكام إلى الحجة والدليل. كما لا ينبغي للمثقف أن يقيس قيمة فكره بعدد من يناصرونه. فاستقلال العقل يُختبر عند الاعتراض، حين يصبح صاحبه مطالباً بتفسير موقفه والدفاع عن حجته، ومستعداً لمراجعة رأيه إذا ظهرت حجة أقوى. وحين يصبح الاختلاف تهمة، لا تكون الخسارة في إسكات صوت واحد فحسب، بل في إضعاف قدرة المجتمع على التفكير الحر. والموقف الأكثر نضجاً ليس أن ننصر المثقف لأنه من جماعتنا، أو نخذله لأنه يخالفنا، بل أن نحتكم إلى معيار واحد: الدليل، والإنصاف، واحترام الكرامة الإنسانية. فإذا أخطأ المثقف، صُحح خطؤه بالحجة، وإذا ظُلم، رُفع عنه الظلم بالوقائع، وإذا اختلف معنا، بقي اختلافه حقاً مشروعاً لا تهمة تستوجب الإدانة. فالمجتمع لا يُختبر بقدرته على التصفيق لمن يشبهه، بل بقدرته على إنصاف من يختلف معه، والمثقف لا تُقاس قيمته بقدرته على كسب الجمهور، بل بقدرته على صيانة العقل والحجة والكرامة الإنسانية.

نظرية الوقاية الحضارية:
من دراسة سقوط الحضارات إلى فهم أزمات المجتمعات المعاصرة



عباس النوري



1 سقوط الحضارات
ليس سبباً واحداً بل تفاعل عوامل متعددة



انحسار الحضارة | تفكك المؤسسات | التراجع الاقتصادي | انهيار النظام السياسي | سقوط الدولة

نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية عبر زمن طويل

2 الحفريات الحضارية
قراءة طبقات التاريخ لفهم ما قبل التحولات الكبرى



- الشواهد الأثرية
- الوثائق والسجلات
- الاقتصاد والموارد
- النظم السياسية
- البنية الاجتماعية
- الثقافة والمعرفة

عوامل داخلية
- مؤسسات
- موارد
- مجتمع
- سياسات

عوامل خارجية
- حروب
- تغيرات بيئية
- ضغوط اقتصادية
- تحولات إقليمية

3 التعلّم من النهوض والتراجع
مقارنة التجارب لاستخلاص العوامل والأنماط

القدرة على التكيف | الثقة الاجتماعية | الموارد الاقتصادية | التعليم والمعرفة | المؤسسات والحوكمة

لا تقليد التجارب، بل فهمها

4 العراق والسويد: سؤال بحثي للمقارنة
فهم المسارات المختلفة في ضوء الظروف التاريخية والمؤسسية



العراق
- إمكانات وموارد كبيرة
- أزمات بنيوية وحديثة
- تحديات مؤسسية وسياسية
- اعتماد مفرط على النفط

كيف تتحول الإمكانات إلى نتائج؟



السويد
- انتقال تاريخي من الفقر والهجرة
- بناء مؤسسات وقدرات جديدة
- استثمار في التعليم والمعرف
- تعزيز الثقة الاجتماعية

5 التعلّم من الأخطاء وتصحيح المسار
من تشخيص الاختلالات إلى بناء حلول مستدامة

تشخيص الاختلالات ← مراجعة التجارب ← خبرة ونقد ← اختبار حلول ← تصحيح المسار

ضعف القدرة على أكتشاف الأخطاء والتعلّم منها يزيد احتمالات تراكم الاختلالات.

6 القيم والوعي والمؤسسات
عناصر أساسية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود



7 أوروبا المعاصرة: سؤال مفتوح
ليست نهاية حتمية بل تجربة قيد الدراسة



لا افتراض مسبق بالسقوط

- المقارنة تحتاج إلى أدلة وبيانات
- دراسة المؤشرات والاتجاهات
- فهم عوامل القوة والضعف
- إدراك خصوصية السياقات التاريخية

الخلاصة

الحضارات لا تفهم من لحظات قوتها أو سقوطها وجدها، بل من **المسار** والقرارات والمؤسسات والعلاقات التي تشكلها.

مشروع يبدأ بالسؤال ولا ينتهي عند الإجابة الأولى

نظرية الوقاية الحضارية: من دراسة سقوط الحضارات إلى فهم أزمات المجتمعات المعاصرة

عباس النوري

من الأسئلة التي شغلتني طويلاً سؤال يتعلق بمصير الحضارات والمجتمعات، وبالأسباب التي تجعل بعضها يحقق تقدماً كبيراً، ثم يفقد جانباً من قوته، في حين تستطيع مجتمعات أخرى تجاوز أزماتها. ولا ينطلق اهتمامي من الرغبة في التنبؤ بالمستقبل أو افتراض أن مصائر الدول والحضارات تخضع لقوانين حتمية، وإنما من محاولة فهم ما حدث في التاريخ، والبحث في أسباب سقوط حضارات، ثم التساؤل عما إذا كان بالإمكان الاستفادة من تلك التجارب لفهم مشكلات مجتمعاتنا المعاصرة. ومن هنا بدأت تتشكل لديّ فكرة أسميتها «نظرية الوقاية الحضارية»، وهي مشروع فكري وبحثي ما زال في مرحلة التأسيس، يهدف إلى دراسة العلاقة بين التجارب التاريخية وقدرة المجتمعات على فهم واقعها والاستفادة من أخطاء الماضي. ولا أقدمها بوصفها نظرية مكتملة، بل مدخلاً يستحق البحث والنقاش.

سقوط الحضارات: ظاهرة تحتاج إلى تفسير

عندما نتحدث عن سقوط الحضارات، تتبادر إلى الأذهان صور مدن خلت من سكانها، أو إمبراطوريات فقدت أراضيها. غير أن النتيجة النهائية غالباً ما تكون حصيلة عوامل تراكمت. ولهذا ينبغي التمييز بين سقوط دولة، وانهيار نظام سياسي، وتراجع قوة اقتصادية، وتفكك مؤسسات المجتمع. فقد تنهار سلطة سياسية وتستمر ثقافة المجتمع ومعارفه، وقد تفقد دولة نفوذها الخارجي من دون أن تفقد قدرتها على التطور. ومن ثم، فإن البحث يقتضي تحديد ما الذي سقط فعلاً في كل حالة، وما الذي استمر، وكيف تفاعلت العوامل الداخلية والخارجية. ولا ينبغي اختزال الانهيار في سبب واحد مثل الفساد أو الحروب أو الصراع الداخلي أو التدهور الاقتصادي، بل دراسة كيفية تحول المشكلات المحدودة إلى أزمات واسعة، وما إذا كانت المجتمعات قد امتلكت القدرة على تصحيح مسارها أم عجزت عن ذلك.

الحفريات الحضارية وقراءة طبقات التاريخ

أقترح أن يكون مفهوم «الحفريات الحضارية» أحد مداخل هذا المشروع. وأقصد به البحث في الطبقات المتعاقبة من تاريخ المجتمع لفهم ما سبق التحولات الكبرى، والعوامل التي أسهمت في تشكيلها، والظروف التي ساعدت على استمرارها. ولا يعني هذا تقديم بديل عن علم الآثار أو الدراسات التاريخية، بل الاستفادة من نتائجها في بناء قراءة مترابطة لمسار المجتمع، تجمع بين الشواهد الأثرية والوثائق والسجلات المختلفة. فدراسة حضارة قديمة لا تقتصر على معرفة متى بلغت قوتها أو تراجع نفوذها، بل تشمل طبيعة مؤسساتها، وإدارة مواردها، والعلاقة بين السلطة والمجتمع، وتأثير الحروب والتغيرات البيئية والاقتصادية. وهكذا يصبح التاريخ مجالاً لفحص القرارات والتحولات، مع التمييز بين ما تثبته الأدلة وما يبقى في حدود الفرضية.

ماذا نتعلم من تجارب النهوض والتراجع؟

لا ينبغي أن تنفصل دراسة سقوط الحضارات عن دراسة المجتمعات التي واجهت أزمات كبرى ثم استطاعت تجاوزها. فبعض المجتمعات عرفت الفقر والضعف والاضطراب، ثم بنت مؤسسات أكثر فاعلية وطورت قدراتها. وفي المقابل، ظلت مجتمعات أخرى تعاني مشكلات متكررة تراكمت آثارها. وتفتح المقارنة بين هذه التجارب باب البحث في طبيعة المؤسسات، وإدارة الموارد، ومستوى التعليم، والعلاقة بين المعرفة وصنع القرار، وقدرة المجتمع على الاستفادة من الخبرات. لكن لا ينبغي تحويل تجربة ناجحة إلى نموذج جاهز، لأن التاريخ والجغرافيا والموارد والظروف الدولية تختلف من مجتمع إلى آخر. والمطلوب ليس تقليد التجارب، بل فهمها.

العراق والسويد: تجربة حياة تفتح باب البحث

عشت شبابي في العراق، وأمضيت عقوداً من حياتي في السويد، وقد دفعتني هذه التجربة إلى التأمل في واقعين تاريخيين واجتماعيين مختلفين. فالسويد لم تكن دائماً بالصورة التي نعرفها اليوم؛ فقد شهدت فترات من الفقر والمرض والهجرة، ثم مرت بتحولات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية ساعدتها على تحسين مستوى المعيشة وبناء قدرات جديدة. أما العراق، فهو أرض حضارات قديمة أسهمت في تطور الكتابة والزراعة والإدارة والمعرفة، لكنه واجه في تاريخه الحديث أزمات سياسية واقتصادية ومؤسسية أثرت في إمكاناته ومسار تطوره. ولا تهدف المقارنة بين البلدين إلى تمجيد أحدهما أو إدانة الآخر، بل إلى طرح سؤال: كيف تتحول الإمكانات إلى نتائج؟ وما العوامل التي تساعد المجتمع على بناء مؤسسات تتعلم وتتطور؟ وما أثر التعليم والعمل والإدارة والاقتصاد والحروب والتدخلات والظروف الدولية في تشكيل المسارات المختلفة؟ وهذه أسئلة تحتاج إلى بحث موثق.

التعلم من الأخطاء والقدرة على تصحيح المسار

من الأفكار الجديرة بالبحث أن الفرق بين المجتمعات لا يكمن في خلو بعضها من الأخطاء، بل في قدرتها على اكتشافها والتعامل معها. فقد تواجه دولة مشكلة اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية، فتراجع أسبابها، وتستعين بالخبراء، وتفتح المجال للنقد، وتجرب حلولاً جديدة. وقد تواجه دولة أخرى المشكلة نفسها، لكنها تكتفي بتبرير النتائج أو معالجة الأعراض من دون الاقتراب من الأسباب. ومن هنا أطرح فرضية مفادها أنه كلما ضعفت قدرة المجتمع على اكتشاف أخطائه والتعلم منها وتصحيح مساره، ازدادت احتمالات تراكم الاختلالات وتحولها إلى أزمات أعمق. ولا يعني ذلك أن كل مجتمع يتأخر في الإصلاح يتجه حتماً إلى الانهيار، فبعض الأزمات تفرضها ظروف خارجية.

القيم والوعي والمؤسسات

لا يمكن قياس ازدهار المجتمع بالثروة وحدها، كما لا يمكن فهم تراجعه من خلال الاقتصاد والخدمات فقط. فهناك عوامل تتعلق بالعدالة والنزاهة والثقة والمسؤولية العامة. وعندما تصبح القيم المعلنة بعيدة عن الممارسة، أو تتراجع الثقة في المؤسسات، أو يتحول النقد إلى مصدر خوف، تضعف قدرة المجتمع على الاستفادة من المعرفة المتاحة لديه. ومن هنا يمكن استخدام مفهوم «المناعة الحضارية» لدراسة قدرة المجتمع على المحافظة على إمكاناته، والاستفادة من خبراته، وحماية مؤسساته من الاختلال. وهذه المناعة ليست حالة نهائية، بل قدرة تحتاج إلى التجديد المستمر.

أوروبا المعاصرة واختبار المقارنة التاريخية

يدفعني هذا المشروع أيضاً إلى التساؤل عن أوروبا، التي راكمت قدرات علمية واقتصادية ومؤسسية كبيرة. ولا أبدأ من افتراض أنها تتجه إلى السقوط، فمثل هذا الحكم يحتاج إلى أدلة. السؤال هو: هل تساعدنا دراسة الحضارات التي تراجعت في الماضي على فهم بعض التحديات التي تواجه أوروبا اليوم؟ وهل توجد أوجه تشابه في طبيعة الاختلالات وطريقة تعامل المؤسسات معها، أم أن اختلاف الظروف يجعل المقارنة محدودة؟ وللإجابة، ينبغي دراسة حالات تاريخية واضحة، ومقارنة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية، والتمييز بين التراجع النسبي، والأزمات القابلة للعلاج، وبين الانهيار الحضاري بمعناه الأوسع.

الخاتمة

إن «نظرية الوقاية الحضارية» ليست محاولة للتنبؤ بمصائر الدول، بل مشروع لفهم أسباب التراجع والسقوط. ولا أبدأ من افتراض امتلاك الإجابة، بل من الاعتراف بأن الأسئلة تحتاج إلى دراسة طويلة، وأن بعض الفرضيات قد لا تصمد أمام الأدلة والمقارنة. وما أطمح إليه هو قراءة التاريخ بطريقة تساعدنا على فهم الحاضر، ودراسة كيفية تعامل المجتمعات مع أخطائها وأزماتها، من دون تحويل التجارب السابقة إلى قوالب جاهزة. فالحضارات لا تُفهم من لحظات قوتها وحدها، ولا من لحظات سقوطها فقط، وإنما من المسار الذي يصل بينهما، ومن القرارات والمؤسسات والعلاقات التي أسهمت في تشكيله. ومن هنا تبدأ «نظرية الوقاية الحضارية»: محاولة لاستخلاص ما يمكن تعلمه من التاريخ، ودراسة الحاضر من دون أحكام مسبقة، وفتح المجال أمام باحثين آخرين لمراجعة هذه الأسئلة وتطويرها.

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.


SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس